

الحدود والإيكولوجيا والمشهد: التنمية المستدامة وخصوصية المكان

الكلمة المفتاحية في المؤتمر الرابع
للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية والتعقيبات عليها



المجلس العربي
للعلوم الاجتماعية

Arab Council
for the Social Sciences
Conseil Arabe
pour les Sciences Sociales

الحدود والإيكولوجيا والمشهد: التّمية المستدامة وخصويّة المكان

الكلمة المفتاحيّة في المؤتمر الرابع
للمجلس العربيّ للعلوم الاجتماعيّة والتّعقيبات عليها

صدر عام 2021 عن المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
بناية علم الدين، الطابق الثاني
شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بيروت، لبنان

© المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
كانون الأول/ديسمبر 2021

هذا الكتاب متوفر تحت رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0 دولي (CC BY 4.0). وبموجب هذه الرخصة، يمكنك نسخ، وتوزيع، ونقل، وتعديل المحتوى من دون مقابل، شرط أن تنسب العمل لصاحبه بطريقة مناسبة (بما في ذلك ذكر اسم المؤلف/ة، وعنوان العمل، إذا انطبقت الحالة)، وتوفير رابط الترخيص، وبيان إذا ما أُجريت أي تعديلات على العمل. لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة رابط الترخيص هنا: <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0>

إن التسميات المستخدمة في هذا الكتاب وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر ضمناً عن أي رأي للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

إن الفِكر والآراء الواردة في هذا الكتاب هي من مسؤولية المؤلفين/ات ولا تعكس بالضرورة آراء المجلس العربي للعلوم الاجتماعية كما أنها لا تلزم المجلس أبداً.

المحتويات

4

تمهيد

الكلمة المفتاحية:

الحدود والإيكولوجيا والمشهد: التنمية المستدامة
وخصوصية المكان
جاله مخزومي

55

تفكيك حدود الإقصاء والمقاومة النقدية من الأسفل
رامي فاروق ضاهر

63

التنوع التايبولوجي للحدود وتداعياته على المشهد
جليلة القاضي

69

الحدود الإيكولوجية وتحديات التنمية المستدامة
في المغرب
محمد أيت حمزة

81

أسلحة البناء الشامل: كيفية الحد من المدينة كآلة
سياسية واقتصادية مدمرة للإنسان والبيئة
آلاء الشهابي

تمهيد

يسرُّ المجلس العربي للعلوم الاجتماعية تقديم إصدار رئيسيٍّ منبثقٍ من مؤتمره الرابع الذي حمل عنوان "السلطة والحدود والإيكولوجيات في المجتمعات العربيّة: ممارسات وتصوّرات"، والذي عُقد في بيروت في 12-14 نيسان/ أبريل 2019.

كان التركيز الرئيسيُّ للمؤتمر على "الإيكولوجيات"، وهو مفهومٌ أراد المجلس تسليط الضوء عليه نظرًا إلى قدرته الواعدة على كسر الحدود بين تخصصات العلوم الاجتماعية وكذلك بين النُظم الاجتماعية والطبيعية. ركّزت الدعوة إلى تقديم الطلبات للمؤتمر على التقلّبات والتغيّرات الهائلة في المنطقة العربيّة، وذلك في الدول المنفردة وعلى مستوى الديناميات عبر الدول والأقاليم. إضافةً إلى ذلك، حثّت الدعوة الباحثين والباحثات على دراسة الوقع البشري غير المسبوق على الطبيعة في السياق العالمي للأزمة البيئية. وعليه، عاين المؤتمر هذه الإيكولوجيات الناشئة (السياسيّة، والاقتصاديّة، والحضريّة، والجغرافيّة، والاجتماعيّة، والثقافيّة)، وذلك من حيث ممارسات الجهات الفاعلة المتعدّدة على الأرض، وكذلك من خلال التصوّرات التي تُمثّل هذه الممارسات وتُكسبها شرعيّة وتنازُعها.

تستحضرُ الإيكولوجيات الوسائل المختلفة التي يتقاطع من خلالها ما هو اجتماعيٌّ وثقافيٌّ وطبيعيٌّ بطرائق متعدّدة في سياقات متعدّدة، وتعمل على تشكيل ظروف الحياة اليوميّة فضلًا عن التحوّلات طويلة الأمد. وفي حين تشهد الكثير من النقاشات العامّة والإعلاميّة حول البيئة وتغيّر المناخ والتهديدات التي يتعرّض لها العالم الطبيعيّ، إلّا أنّ هناك القليل من الأبحاث والتنظير حول هذه المسائل في العلوم الاجتماعية. هذه الموضوعات ليست منفصلةً أيضًا عن مسائل الاقتصاد السياسي والحوكمة، والتي تُعدّ من الموضوعات الرئيسيّة الواقعة

في صُلب تركيز العلوم الاجتماعيّة في المنطقة. وتتطلّب العلاقات المتبادلة والتقاطعات بين هذه العوامل طرائقَ جديدة للتفكير في العالم ومكانة الفرد والمجتمع في داخله.

أنجزت المتحدّثة الرئيسيّة في المؤتمر، الدكتورة جاله مخزومي، عملاً مميّزاً إذ تطرّقت إلى تعقيدات هذه العوامل وتاريخها مع تقديم أمثلة مفصّلة من بلدان مختلفة. وستفتح مداخلتها المهمّة، المنشورة في هذا الكتاب، المجال أمام الباحثين والباحثات لوضع المناقشات النظرية والعملية حول المجال والمدينة والريف والتنمية في سياق تحليلي، فضلاً عن تعبيد الطريق لبرامج ومجالات بحثية جديدة للمستقبل.

” في حين نشهد الكثير من النقاشات العامّة والإعلاميّة حول البيئة وتغيّر المناخ والتهديدات التي يتعرّض لها العالم الطبيعيّ، إلا أنّ هناك القليل من الأبحاث والتنظير حول هذه المسائل في العلوم الاجتماعيّة “

ويثير المعقّبون والمعقّبات على محاضرة مخزومي قضايا بالقدر نفسه من الأهميّة من منظوراتهم/نّ التخصصيّة والإقليميّة المختلفة.

يستعرض رامي ضاهر في تعقيبه أهميّة المفاهيم الأساسيّة التي اقترحتها جاله مخزومي وما تضيفه إلى مفرداتنا التحليليّة. ويركّز بشكل خاصّ على مفهوم "المكان" وتعقيداته، وأهميّة الربط بين النظرية والدراسات الإمبريقية والتخطيط من أجل التنمية المستدامة. كما يسلّط تعقيبه الضوء على أهميّة المجتمع المدني وحركات المقاومة التي تستهدف الأوضاع المحليّة الآخذة في التدهور بسبب إعادة الهيكلة والتنمية الحضريّة النيوليبراليّة. ويؤكد ضاهر أنّ المطالب بـ"الحقّ

في المدينة" وفي الفضاء العام هي عوامل مهمة في الحفاظ على التراث والهوية المحليّة، والتي بدورها تُشكّل التراث والهوية الوطنيّة.

عددٌ كبيرٌ من هذه الموضوعات تناولته جليّة القاضي في تعقيبها وتوسّعت فيه من خلال أمثلة من المنطقة العربيّة والعالم. تتطرق القاضي إلى الأنواع العديدة من الحدود والحواجز التي تُبنى حول العالم تحت عنوان "الحماية"، ولكنها في الواقع تُؤدّي إلى تعزيز العزل والإقصاء. وهذا ما يقودُ إلى انقساماتٍ وفصل داخل المدن والأحياء، وبين المدن والمناطق الداخليّة التابعة لها. وتؤدي الطفرة المتسارعة في ظهور المشاريع السكنيّة المسوّرة والطرق السريعة والجسور في مدن المنطقة إلى اختلال تجانس الهويّات البصريّة الحضريّة وتناغمها. والأهمّ من ذلك، أنّ مثل هذه المشاريع الضخمة تُؤثّر أيضًا على الذاكرة والانتماء والتراث، بل وتدمرها في كثير من الأحيان؛ فهي تعزّز تهميش المواطنين والمجتمع المدني وإقصاءهم من المناقشات والممارسات الديمقراطيّة.

” تكتسي المفاهيم والفكر التي أثّرت في هذا الكتاب طابعًا معقدًا وتتطلب بحثًا نظريًا وإمبريقياً دقيقًا، لذا نأمل ونتوقّع أن يتابع المجلس بعض هذه الأجندات البحثيّة من خلال برامجِه وأنشطته في السنوات المقبلة **“**

من جهته، يضيف محمد أيت حمزة منظورًا من شمال إفريقيا، وتحديدًا المغرب، إلى الموضوعات والفكر التي طرحتها جالُه مخزومي. يقدّم منظورًا تاريخيًا قيمًا، بالإضافة إلى منظور متّصل بسياسات الدولة، لمفاهيم الإيكولوجيّات والحدود والمشاهد. ويوضح كيف ساهمت المصالح ما قبل الكولونياليّة والكولونياليّة في المغرب في تغيير الممارسات الزراعيّة واستخدام الموارد الطبيعيّة، مثل المياه والأراضي والغابات. كما مارست السياسات الريفيّة بعد الاستقلال تدخّلات

واسعة النطاق أثرت بعمق على التوازنات الإقليمية والمجتمعات المحلية. هذه النظرة الاستشرافية طويلة المدى مهمة وضرورية لأيّ محاولات مستقبلية في سبيل تصحيح تأثير هذه السياسات السابقة وإعادة تكوين التوازنات التي فقدت.

بدورها، تركز آلاء الشهابي أيضاً على فكرة الموارد الطبيعية وإدارتها في سياق تغيير المناخ والتحديات البيئية العالمية. وتساؤل مفاهيم الحداثة التي تشدّد على النموّ والتوسّع المستمرين وتجاهلُ التدهور المترتب على ذلك في البيئات المعيشية وتزأيد عدم المساواة. وتشدّد الشهابي على أنه لا يكفي نقد هذه النماذج من النموّ الاقتصاديّ الرأسماليّ، بل أيضاً التعلّم من الأبحاث والتجارب من أجل تصوّر البدائل. وتؤكد أننا نعيش منعطفاً مهماً، وأنّ تدمير البيئة وتأثير تغيير المناخ ظاهرة عالمية ولكن أيضاً مصدر أمل، وذلك لأنّ الحلول والممارسات الأفضل يمكن تعلّمها واستخلاصها من خلال الأمثلة والمقارنات العالمية: تصوّر جديد لمدن "أفضل" يمكن أن ينبثق من التضامن العالمي.

ختاماً، تكتسي المفاهيم والفكر التي أثيرت في هذا الكتاب طابعاً معقّداً وتتطلب بحثاً نظرياً وإمبريقياً دقيقاً. كما نأمل ونتوقّع أن يتابع المجلس العربي للعلوم الاجتماعية بعض هذه الأجنّات البحثية من خلال برامجه وأنشطته في السنوات المقبلة. ونتوجّه بالشكر إلى الدكتورة جاله مخزومي على كلماتها الرئيسية الملهمة والمناقشين والمناقشات على تعقيباتهم/نّ المتبصرة، وكذلك جميع المشاركين/ات في المؤتمر الرابع للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية على مساهماتهم/نّ ورؤاهم/نّ.

ستناي شامي

المديرة العامة للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية

بيروت، 2021

جاله مخزومي



مهندسة معمارية متخصصة في مجال التصميم البيئي والتخطيط الإيكولوجي. حصلت على شهادة البكالوريوس في الهندسة المعمارية من جامعة بغداد في العام 1971، وعلى شهادة الماجستير في التصميم البيئي من جامعة بيل في العام 1975، وعلى شهادة الدكتوراه من جامعة شيفيلد في العام 1996 حيث تخصصت في منهجية التصميم الإيكولوجي للمشاهد.

أكاديمية، درست في الجامعة التكنولوجية في بغداد من العام 1975 إلى العام 1990. التحقت بالجامعة الأميركية في بيروت في العام 2001، حيث عملت أستاذة جامعية وشاركت في تأسيس شهادة بكالوريوس في تخصص المشاهد في كلية العلوم الزراعية والغذائية حتى العام 2012. تشغل اليوم منصب أستاذ فخري في قسم الهندسة المعمارية في الجامعة نفسها.

منشوراتها ريادة في مجال تصميم المشهد كتوجه بحثي للتطوير المستدام للحفاظ على الطبيعة والموارد البيئية، إطار لحماية الحق العام ومنصة لتمكين الديمقراطية في العالم العربي. شاركت في إعداد كتاب التصميم والتخطيط الإيكولوجي (E & FN 1999, SPON)، وفي تحرير كتاب المشهد وحقوق الإنسان (2011, Ashgate).

استشارية تتمتع بخبرة دولية لمشاريع التخضير الحضري واستراتيجيات الاستدامة البيئية والحفاظ على الإرث الثقافي والطبيعي لمدن عربية منها دمشق، وبغداد، وصيدا، والنجف، وواحة ليواء، والعين. شاركت في تأسيس مكتب UNIT 44 للاستشارات الهندسية في بيروت، كما سعت إلى تأسيس الجمعية اللبنانية للمشاهد وتشغل حالياً منصب رئيستها. حازت جائزة تميز للمعماريات الرائدات في العام 2013، وأدرجت في لائحة الأغا خان للنساء المعماريات في العام 2014. رُشحت واختيرت لجائزة سير جيفري جيليكو 2021، أعلى وسام في الاختصاص يُمنح من الاتحاد الدولي لمعماري المشهد اعترافاً بدورها الريادي في تطوير هذا الاختصاص وتقديم رؤى بديلة للمشاهد متجاوبة مع الواقع البيئي والمجتمعي والسياسي في العالم العربي.

الحدود والإيكولوجيا والمشهد: التّمية المستدامة وخصوصية المكان جاله مخزومي

محدّدات الحدود

للحدود مدلولات عديدة منها ما هو مجازي، كحدود السلطة وأحكامها المفروضة، ومنها الواقعي، كالحدود الدوليّة. في العقود الأولى من القرن العشرين رسّم المستعمر الغربي حدود دول العالم العربي فجاءت بصورة اعتباطية متجاهلة معالم البيئة الجغرافية ودورها التاريخي في بلورة هوية المكان ومكوّناته. كما بنّرت الحدود التواصّل الحضاري والأواصر التي ربطت مجتمعات هذه الدول ببعضها. ورسّخت حكومات ما بعد الاستقلال هذه الحدود في سعيها إلى تخطّي الصعوبات الموروثة عن الاستعمار، ومن ضمنها تبعات الحدود المفتعلة. وبعد مرور ما يقارب مئة عام، باتت الحدود الدوليّة، بما تفرضه من انتماءات مستحدثة واقعا تاريخيا شاملا للمجتمع، بشعبه وحكّامه، وسيلة لهيمنة السلطة على ما تتضمّنه الحدود (Mignolo 2012)، وأحياناً ذريعة للحروب بين دول الحدود المشتركة.

تزامن فرض الحدود الدوليّة في عالمنا العربي مع ترسيخ دور المدن، بنوع خاصّ المدينة العاصمة، كمقرّات لإدارة الدولة وفرض هيمنتها. وكما في سلبات الحدود الدوليّة تحكّمت الحدود الإداريّة للمدن بنمط فكريّ انطوائي ركّز على مشاكل المدينة على حدة متناسياً الترابط الجغرافي للمدينة ببيئتها الطبيعيّة وبمحيطها الإقليمي. لذا، جاء توسّع المدينة على حساب استغلال مفرط لموارد

الإقليم تسبب في أضرار بيئية طالت سكان المدينة ومحيطها الحيوي. ومع التوسع غير المسبوق للمدن في عالمنا العربي¹ تتراكم الأضرار البيئية التي تنعكس سلبيًا على جودة الحياة المدينية والصحة العامة. وبالرغم من أن الامتداد العمراني للضواحي ونمو العشوائيات أبطأ فاعلية الحدود الإدارية، ما زالت الأولوية في تخصيصات الخدمات وخطط التنمية للمدينة على حساب تهميش الضواحي وما هو خارج هذه الحدود من مجتمعات. وتشكو المدن من حدود غير مرئية وغير معترف بها قسّمت سكان المدينة إلى أكثرية محرومة من أبسط الحقوق وأقلية متمكنة ماديًا وضيعة سلطويًا، ما أفضى إلى سحق العدالة الاجتماعية وزيادة التهميش. ساهمت هذه المعطيات في تدني نوعية الحياة الحضرية وتفاقم المشاكل البيئية للمدينة ومحيطها الحيوي، فأفقد الأخير قيمته كبيئة طبيعية وأراضٍ منتجة إبطال دور المحيط الحيوي كمساحة خضراء تُساهم في الحد من سلبات الاكتظاظ العمراني وتخفيف عناء الحياة الحضرية.

يتناول هذا البحث بعضًا من التحدّيات التي تجابه المدن في العالم العربي، لا سيّما البيئية منها، موضّحًا فاعلية المفاهيم والأطر النظرية للإيكولوجيا والمشهد في مواجهتها. يتمحور الكلام حول: (أ) "الإيكولوجيا"، العلم الذي يُعنى بالنظم الطبيعية ونمط فكري وسلوكي يساهم في تعزيز التواصل البيئي للمكان والاستمرارية التاريخية لتخطّي بعض من سلبات الحدود؛ (ب) "المشهد" كأداة فاعلة تساهم من خلال منهجية شمولية في تحقيق الاستدامة البيئية والنهوض بمجتمعات المدينة نحو حياة أفضل. قسّمتنا البحث إلى ثلاثة أجزاء: خصّصنا الأول منه لمناقشة سلبات الحدود، وتعريف الإيكولوجيا والمشهد؛ ونستشهد في الجزء الثاني بثلاثة أمثلة من الممارسات المهنية للباحث بهدف توضيح التأطير الإيكولوجي للمشهد المديني؛ ونختم في الجزء الأخير بمناقشة وتوصيات.

قبل الانتقال إلى تعريف الإيكولوجيا والمشهد نودّ التطرّق إلى حدودٍ من نوع آخر قسّمت العالم إلى بلدان متقدّمة ودول نامية كانت غالبيتها مستعمرة². ارتكز هذا التقسيم على الأداء الاقتصادي وفقًا لإجمالي الناتج المحلي، فكانت النتيجة تقسيم العالم إلى "شمال" أو "غرب" متطوّر اقتصاديًا وعلميًا وتقنيًا، و"جنوب"

أو "شرق" يشمل دولاً قيد التطوير؛ علماً أنّ حدود هذا التقسيم غير مرسومة بخريطة، لكنّها واقعٌ تعيشه الدول النامية ومن ضمنها دول العالم العربي. ظهرت الشكوك حول فكرة التنمية كمنوّ اقتصادي في تسعينيات القرن المنصرم. تلخّصت الانتقادات في أنّ هذا النمط من التطور فرض على مجتمعات الدول النامية التي خرجت لتوّها من الحكم الاستعماري أن تضع نفسها في عهدة الدول التي استعمرتها بحجّة الاقتصاد (Blumberg and Cohn 2016). لكنّ الوعود بسدّ الفجوة الاقتصادية بين الدول الغنيّة والفقيرة كانت نُقضت، في وقتٍ مما هذا النمط من التنمية ثقافاتٍ بأكملها من خلال غرس ثقافة عالميّة أحاديّة انعدم فيها احترام الشعوب وتنوّع تاريخها وحضاراتها (Esteva et al. 2013). لإزالة الاستعمار الفكري والعاطفي والأخلاقي والروحي المرتبط ضمناً بفكرة "التنمية كتقدّم"، ثمة إجماع اليوم على الحاجة إلى أن نقول "لا" للتنمية بالشكل الذي تقدّمه دول العالم الشمالي (Kothari et al. 2019).

نتطرّق إلى نموذج التنمية الغربيّة في هذا البحث لأنّه جاء على حساب أضرار بيئيّة لا يمكن إصلاحها، ليس أقلّها الاحتباس الحراري وتآكل التنوّع البيولوجي واللذان ألقيا بظلال الشكّ على مقولة إنّ دول الشمال هي قمّة التطور الاجتماعي. على العكس من ذلك، فقد تحوّل التقدّم إلى تراجع، بسبب المنطق الرأسمالي والاستغلال المفرط وغير المسؤول للموارد الطبيعية وما نجم عنه من كوارث بيئيّة تهدّد استقرار كوكب الأرض وديمومته (Klein 2014). مهّد هذا التحوّل الطريق للتطوير المستدام بالزاميّة أركانها الثلاثة: المجتمع، والاقتصاد، والبيئة بهدف احترام الحياة على الأرض ومن ضمنها حياتنا كمجتمعات بشريّة (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية 1987). وأتى الاتفاق العالمي لبرنامج أجندة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015) ليُنهي خطاب التنمية كتطور، فلم يعد النمو الاقتصادي هو الهدف الوحيد، لأنّ أجندة التنمية المستدامة أخذت بالمؤشرات الاجتماعية - التغذية والصحة والتعليم مع التركيز على البيئة (الشكل 1). كانت النتيجة تجديد مفهوم العيش الكريم، وإدراكه مرّة أخرى كتعبير ثقافيّ حيّ ومتغيّر من مجتمع إلى مجتمع آخر لأنه متجذّر في تقاليد المجتمعات وتربّتها.



الشكل 1: برنامج أجنـدة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة أنهى خطاب التنمية كـتطور اقتصادي للأخذ بالمؤشرات الاجتماعية، والتغذية، والصحة العامة، والتعليم مع التركيز على البيئة. (المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا)

تضررت الدول العربية من نموذج التنمية الغربي بسبب عدم الأخذ بالأضرار البيئية الناتجة من التنمية غير المستدامة. فقد أكدت توصيات المؤتمر السنوي لمنتدى البيئة والتنمية (2020) أنه "لم يعد في الإمكان إنكار تأثير المخاطر البيئية في المنطقة العربية من شحة في المياه المأمونة، وزيادة توليد النفايات وسوء سبل التخلص منها، وتغير المناخ، وتلوث البيئة البحرية، كلها عوامل ذات تأثير سلبي ملحوظ على صحة السكان". وأشار مندوب منظمة الصحة العالمية في المنتدى إلى أن أكثر من 676 ألف مواطن عربي سيفقدون حياتهم قبل الأوان في العام 2020 بسبب التعرض لأخطار بيئية تقليدية. وأكد ذلك باحثو الصحة العامة، محذرين من أن الاستدامة البيئية في العالم العربي ضرورة مصيرية لضمان صحة المجتمعات بالذات في المدن حيث تمركز القسط الأكبر من السكان (El-Zein et al 2014).

يبدو انعدام الجدّية في التعامل مع الواقع البيئي واضحاً من خلال المشاريع الضخمة ومشاريع البنى التحتية، وخير مثال عن ذلك "سدّ بسري" في لبنان،

الممولّ من قبل البنك الدولي والهادف إلى توصيل مياه الشرب إلى العاصمة بيروت³. الهدف المعلن للمشروع، وهو خدمة سكّان العاصمة، جاء على حساب حرمان مجتمعات إقليم مرج بسري من مصدر عيشهم ومع غضّ طرفٍ عمّا سببته السدّ من تدمير للموروث الطبيعي من غابات وموائل التنوّع البيولوجي والإرث الثقافي المميّز للإقليم من مواقع أثرية وشواخص دينية. ويجسد مشروع السدّ المفهوم البالي للكثير من حكومات الدول العربية التي ما زالت تفضّل الحلول الهندسيّة والتقنيّة بغضّ النظر عن كفاءة الممارسات التقليديّة لإدارة الموارد الطبيعيّة من مياه وزراعة مستدامة والتي أثبتت فعاليتها عبر آلاف السنين، لا بل تتفاخر السلطات بهذه الحلول من دون مناقشة الجهة الممولة. هناك العديد من الأمثلة المشابهة تعدّت سلبياًؤها الفائدة المرجوة فكانت النتيجة أضراراً بيئية وتدميراً للإرث الملموس وغير الملموس من ممارسات مجتمعيّة متوارثة في طريقها إلى الزوال.

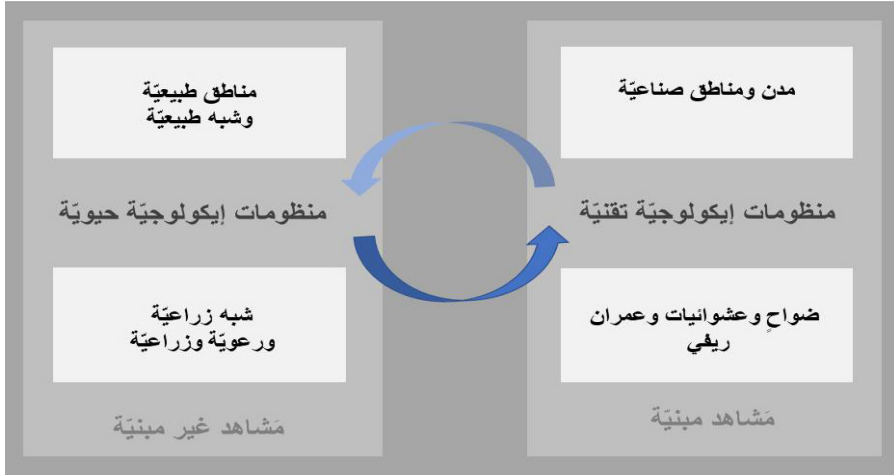
النوع الأخير من الحدود الذي سنناقشه في هذا البحث يعود إلى النهضة العلميّة وما فرضته من منظور اختزالي وتجزئي في تفسيره الميكانيكي للكون ومجالات المعرفة. انعكس هذا الأخير في التخصص المهني للسلطات الإداريّة ومن ضمنها البلديات والوزارات. يكمنُ الخطر الواضح للتجزئة في أنّ الروابط بين الاقتصاد (مثل النمو) والثقافة (مثل النزعة الاستهلاكية) والتدهور البيئي واستنفاد الموارد يصعب استكشافها ومعالجتها بجدّيّة من دون التضامن والتنسيق بين المؤسسات المتخصّصة. عزّزت التجزئة المعرفيّة حدود الاختصاصات الأكاديميّة فباتت عائقاً أمام التعاون بهدف خلق مجالات معرفيّة جديدة تجمع بين العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة والهندسيّة والطبيعيّة. يأتي ذلك في وقتٍ تفرض التحدّيات التي تعصف بالعالم استراتيجياتٍ تتخطّى الحدود التنفيذية لإدارات السلطة وحدود الاختصاصات المهنيّة والأكاديميّة لتجمع بين التنمية، والحوكمة، والحفاظ على البيئة، والعدالة الاجتماعيّة. إنّ دعوة متحدّث من مجال الهندسة والبيئة لإلقاء الكلمة المفتاحية في مؤتمر للعلوم الاجتماعيّة دليلٌ على اهتمام المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة بتخطي هذا النوع من الحدود وخلق قنوات تعاون معرفيّة، ولتأكيد أهميّة تداخل المناهج البحثيّة والأكاديميّة.

يطال المنظور التجزيئي للتعامل مع البيئة، كما أوضحنا في مشروع سد بسري، فكرة التنمية الاقتصادية؛ فالتعامل مع المشاكل البيئية على حدة والحد من الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية يكادان يكونان مستحيلين في دول العالم الثالث لأن السلطة لا ترى أن البيئة من الأولويات المصيرية. إضافة إلى ذلك، فإن نصيب البيئة من التمويل في اقتصاد هذه الدول محدود بالمقارنة مع تمويل المشاريع الإنمائية. كما أن الفكر السائد للسلطات المركزية والمدنية ما زال يؤمن بالنموذج التنموي الفوقي والإقصائي بتوجهاته المجتمعية. هذا في وقت تؤكد خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية ركن أساسي ليس فقط للتنمية بل أيضًا لتعزيز العدالة الاجتماعية وضمان سلامة النظم البيئية لكوكب الأرض وتمكين سكانه من العيش برفاه وسلام.

إمكانات الإيكولوجيا والمشهد

يحمل الجمع بين "الإيكولوجيا" و"الحدود" في عنوان المؤتمر الرابع للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية إشارة إلى إمكان التوجه الشمولي للعلوم الإيكولوجية. فالإيكولوجيا هي علم الترابط المكاني، وتواصل البعد الزمني وتشبيك المنظومات الطبيعية والبشرية، لتتعدى بذلك الحدود السياسية والافتراضية. يُعنى علم الإيكولوجيا بدراسة علاقة الكائنات الحية، من نباتات وحيوانات ومجتمعات بشرية، ببيئتها. تُصوّر هذه العلاقات كمنظومة ديناميكية (ecosystem)، تكون مستدامة من حيث تدويرها للموارد الطبيعية من طاقة شمسية، وماء، وهواء ومعادن لضمان ديمومتها وتعزيز قدرتها لاستيعاب المؤثرات الخارجية، الطبيعية والمتأتية من تأثير الإنسان. لكن الكثير من هذه المؤثرات كالتلوث والاحتباس الحراري تراكمي ويفوق قدرة المنظومات الطبيعية على استيعابه، فتتعدى تبعاته السلبية الحدود الدولية لتمتد عبر القارات، ومياه المحيطات والبحار، وهي متواصلة ولا حواجز تمنع حركة ما تطرحه فيها المجتمعات البشرية من فضلات. لذا ينبّه علماء الإيكولوجيا إلى ضرورة الأخذ بتواصل المنظومات الإيكولوجية من الأصغر حتى الأكبر حجمًا، ومن المدينة وإقليمها عبر الأقاليم التي تتضمنها القارات لتشكّل مجتمعة "المنظومة الإيكولوجية البشرية الشاملة" للكرة الأرضية (الشكل 2) (Farina 2010).

المنظومة الإيكولوجية الشاملة للأرض



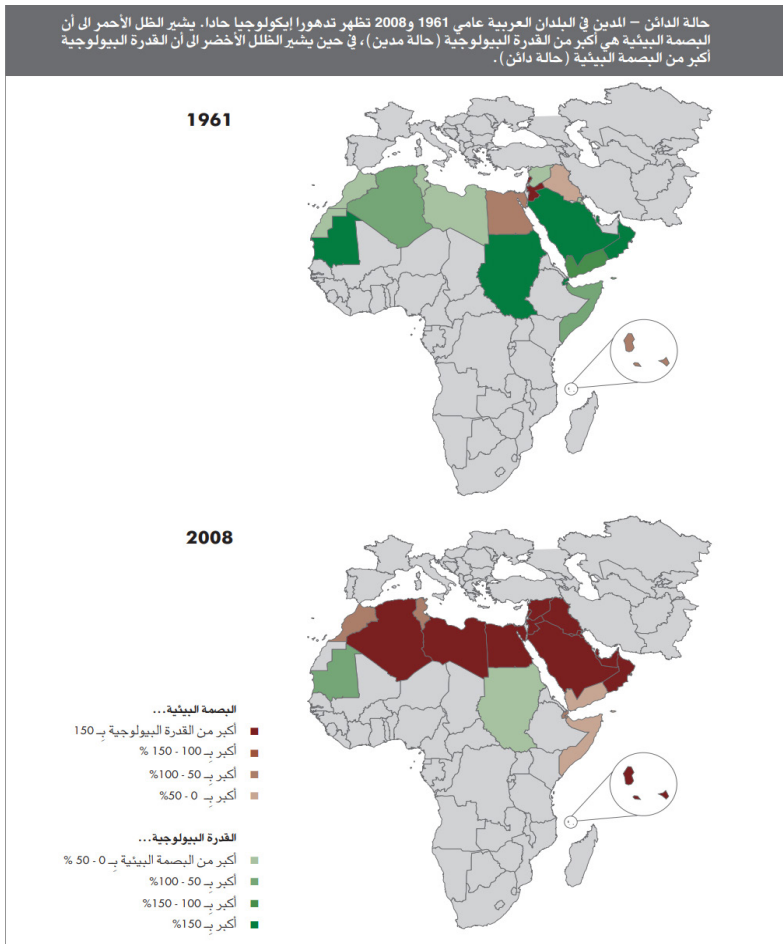
الشكل 2: تواصل المنظومات الإيكولوجية من الأكثر تحويراً والأقل استدامة كمُشاهد المدن، حتى الأقل تأثراً بالإنسان والأكثر استدامة كالمنظومات الحيوية للمُشاهد الطبيعية وشبه الطبيعية. (ترجم وأعيد رسمه من المصدر: Naveh and Lieberman 1994)

يشبه تواصل المنظومات الإيكولوجية إلى حدّ كبير المنظومات المعلوماتية، إذ تتواصل كليهما لتخطي حدود المكان والبعد الزمني، من خلال تمكين الانسيابية من الماضي عبر الحاضر إلى المستقبل. ومن الجدير ذكره أنّ النظامين الطبيعي والمعلوماتي يندرجان في خانة النظم المفتوحة التي تتسم بحالة مستمرة من التطور والتغيير. يستبعد هذا الانفتاح الاستراتيجيات أحادية الأهداف ويستعيز عنها بتوجهات شمولية تعتمد التعددية وسيناريوهات مستقبلية محتملة. وتساهم نظرية النظم المفتوحة في العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيا في البحث عن المنهجيات التي لا يفصل فيها الموضوع عن المجتمع بل يُنسج ضمن سياق موحد شامل. تخطت الإيكولوجيا نطاقها العلمي الصرف لتكتسب أبعاداً سياسية وسلوكية؛ ففي ستينيات القرن العشرين أدت الإيكولوجيا دوراً فعّالاً في دعم الحراك البيئي كونها العلم الذي يساعدنا في فهم الطبيعة والحفاظ على الصحة البيئية؛ وعليه، كانت الإيكولوجيا أول العلوم الحياتية التي استظهرت للإنسان أنه جزء لا يتجزأ من الطبيعة، يؤثر فيها ويتأثر بها، وأنّ حياة المجتمعات البشرية لا يمكنها أن تستمرّ إذا فشلنا في استيعاب

هذا الواقع. كانت الباحثات النسويات، ومنهنّ على سبيل المثال لا الحصر، كارولين ميرشانت ودونا هارواوي، الرائدات في تطوير الإيكولوجيا السياسيّة التي أدت دوراً مهماً في بلورة العلوم الإنسانيّة البيئيّة المعاصرة لا سيّما في انتقاداتها الطليعيّة للانقسام بين الطبيعة/الثقافة والعلاقة بين الإنسانيّة الفرديّة الحديثة، وسلوكيات التعامل مع الطبيعة (Macgregor 2014). نذكرُ هنا تحديداً نظريّات العالمة والناشطة البيئيّة فاندانا شيفا (Shiva 2016: Mies and Shiva 2014) المستوحاة من نضالات النساء من أجل حماية الطبيعة كشرط لبقاء الإنسان. تُظهر شيفا كيف أنّ التدمير البيئي وتهميش المرأة ليسا أمرًا حتميًا، بل نتيجة نموذج "التنمية الغربيّة" الذي ينتهك سلامة الأنظمة الإيكولوجيّة ويهدد حياة الإنسان. تستشهد شيفا بمعاناة النساء الريفيات في الهند وغيرها من المجتمعات المحرومة في مجابهة الدمار البيئي وكيف يتصوّرُ العمل ويؤمّنهُ لإيقاف تدمير الطبيعة ومساندتها في التجدّد.

اليوم وبعد مرور أكثر من خمسين عامًا على الحراك البيئي، يحذّر الباحثون من أنّ البشرية تجاوزت "الحدود الكوكبيّة" للنموّ (Rockstrom et al. 2009) ليؤكّدوا ما يستوجب من تغيير في نهج الحوكمة والإدارة لضمان تنمية أمنة للبشريّة وديمومة الحياة على كوكب الأرض. ويهدف قياس هذه التجاوزات، يعتمد العلماء "البصمة الإيكولوجيّة" لتقدير ما يسبّبه الاستغلال الجائر للموارد الطبيعيّة وبنوع خاصّ لمراكز الاستيطان البشريّة. هذه البصمة الإيكولوجيّة يُشار إليها أيضًا بالعربيّة بالبصمة البيئيّة. في المنطقة العربيّة دخلت مرحلة العجز منذ العام 1979، وهي اليوم تحت "وطأة ديون إيكولوجيّة كبيرة" (المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2012، ص 11). يشير المصدر إلى أنّ معدل الموارد الحيويّة المتوافرة للفرد في هذه البلدان انخفض 60 في المئة خلال خمسين عامًا، من 2.2 إلى 9 هكتارات عالميّة⁴ بسبب التزايد الكبير في السكّان وما صاحبه من ارتفاع عامّ في الاستهلاك والتبدّل الحاصل في أنماط الحياة من جهة، ومن جهة أخرى تدهور القدرة الإنتاجيّة للأنظمة الطبيعيّة بسبب التلوّث البيئي والإدارة غير الملائمة للموارد والتأثير المتنامي للتغيير المناخي (Elasha 2010) (الشكل 3). من منظور إيجابي، يمكن اعتبار العجز البيئي محقّرًا لرؤية مستقبلية للعالم العربي تعتمد المحدّدات الإيكولوجيّة والمشتركات البيئيّة كضرورة، ليس فقط لضمان

إدارة رشيدة للموارد الطبيعية عبر الحدود الدولية ومواجهة خطر التصحر، بل
 أيضًا لتأكيد المشتريات التاريخية والتذكير بالممارسات المجتمعية الموروثة عبر
 السنين للتعامل مع الموارد البيئية والتي كانت في الغالب مستدامة⁵.



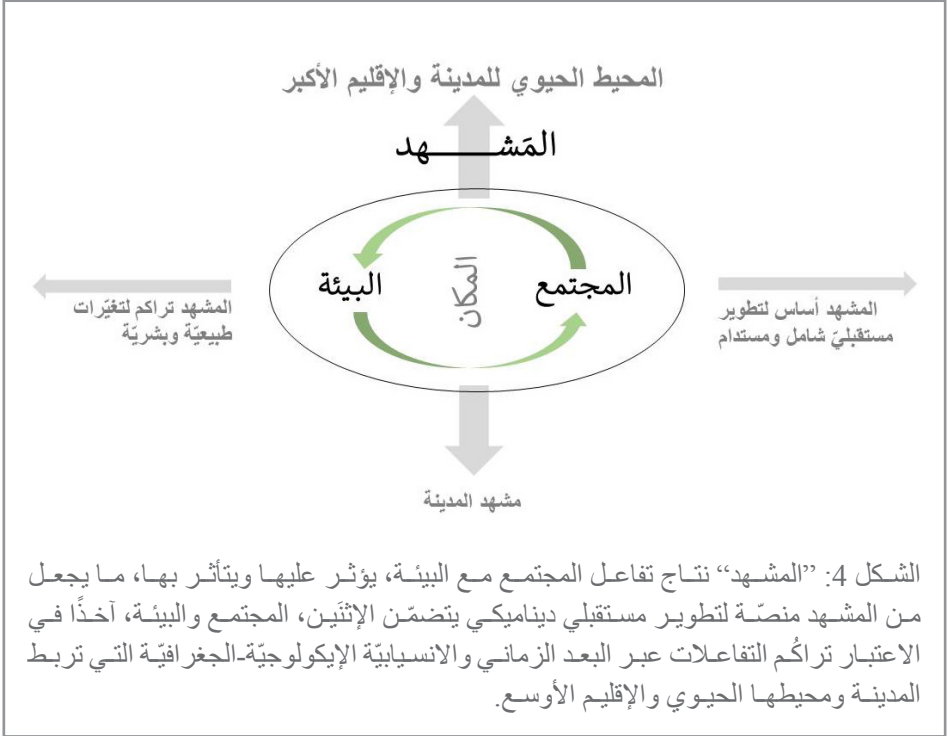
الشكل 3: البصمة الإيكولوجية للعالم العربي تتعدى القدرة البيولوجية
 لأقاليمها بسبب التزايد الكبير في السكان وما صاحبه من تدهور القدرة
 الإنتاجية للأنظمة الطبيعية بسبب التلوث البيئي والإدارة غير الملائمة
 للموارد. (المصدر: المنتدى العربي للبيئة والتنمية، التقرير السنوي 2012)

مع التوسع غير المسبوق لنموّ سكّان المدن في العالم العربي يمكن للإيكولوجيا أن تؤدّي دورًا فاعلاً يساعد في فهمنا للتغيّرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمدينة، ومن خلال طرح استراتيجيات ديناميكية شاملة ومستدامة، تستجيب للاحتياجات المجتمعية والبيئية وتضمن صحّة الإثنين بلا تمييز. وما أوجنا اليوم إلى هذه الشمولية لتخطّي التجزئية التي تسببها العولمة والتهميش الاقتصادي الذي تملّيه السياسات النيوليبرالية التي تتجلى في الكثير من مدن بلادنا العربية خصوصًا مع تفشي الأوبئة وآخرها جائحة كوفيد-19.

” مشروع الحزام الأخضر لمدينة أربيل مثالٌ جيد عن التحدّيات التي تواجه التخضير المستدام للمدن ومن ضمنها إنشاء الأحزمة الخضراء “

”المشهد“ (landscape)، هو البعد المرئي والملموس للمنظومة الإيكولوجية، يشمل كلّ ما يحيط بنا من معالم، الطبيعي منها كالأرض ومواردها وتلك التي تكون من تكوين الإنسان كالمدين. للمشهد بُعدٌ مرئيّ يكون فيه رديفًا للبيئة والطبيعة، وأبعادٌ غير مرئية وغير ملموسة من ضمنها البعد الحضاري المجتمعي وهو ما يميّزه عن ”البيئة“ (Makhzoumi 2002). أمّا البعد الحضاري فهو حصيلة استيعابنا المرئي للمشهد وتقييمنا الحسيّ له والمتجدّد في حضارة المكان والمجتمع، ما يجعله يختلف من مكان إلى آخر وعبر الزمان في المكان الواحد. تركزت خصوصية المشهد من كونه نابغًا من خصوصية المجتمع والمكان ومتجاوبًا معها، فجعلت منه أداة فاعلة لتأطيرٍ يجمع التحدّيات البيئية والبشرية (الشكل 4). ولو افترضنا أنّ الإيكولوجيا مجال المعرفة الذي يساعدنا في فهم التحدّيات البيئية وتحليلها وتقييمها كما بيّنا أعلاه، فإنّ المشهد منصّة العمل والتطبيق، ومجال بلورة الحلول والاستراتيجيات المستدامة لتفعيل النهوض بالمجتمعات البشرية وضمان سلامة البيئة. للمشهد كذلك أبعادٌ تعبويّة وسياسيّة تقاطع فيها مع حقوق

الإنسان (Egoz et al. 2013)، واستُخدم لتعزيز الوكالة البشرية (Wall and Wa-terman 2018)، وكمَنصة للنشاط الديمقراطي (Makhzoumi 2018) والمواطنة (Waterman et al. 2021).



يتجلى مثالاً فاعلاً عن تطبيق المفهوم الأوسع والشمولي للمشهد في المعاهدة الأوروبية للمشهد⁶ (European Landscape Convention). تهدف المعاهدة إلى إيجاد حلول مشتركة للتحديات التي تواجه المجتمع الأوروبي من خلال تطوير ثقافة إقليمية جديدة، تعزّز حياة السكان ورفاههم وتحمي الموروث الطبيعي والحضاري للمشاهد الأوروبية من خلال التخطيط التشاركي المستدام. باتت المعاهدة وسيلة ملزمة للدول الموقعة، لتحقيق أهداف المجلس الأوروبي، منها تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وكما في دول الاتحاد الأوروبي، يصبّ التعاون

الإقليمي في مصلحة الدول العربيّة إذ "لا يمكن لأيّ بلد عربي الحياة ككيان منعزل"، ولأنّ "التنوّع في الموارد الطبيعيّة والبشريّة في المنطقة العربيّة "يوفّر" أساسًا صلْبًا للبقاء والتجدد"، ولأخذ بمحدوديّات الموارد المتوفّرة لتأمين ظروف حياة جيّدة مستدامة لجميع سكّانها، بدلًا من "السعي لتحقيق النموّ من أجل النموّ نفسه، لزيادة أرقام الناتج المحلي بأيّ ثمن" (أفد 2012، ص 14).

في الخلاصة، تكمن فاعليّة التّأطير الجامع بين توجّهات "الإيكولوجيا" وفكرة "المشهد" في توطيد التواصل الجغرافي والبيئي والحضاري من خلال تحليل يعتمد النظم المتشابكة والمفتوحة لتخطي الحدود المفتعلة، الافتراضيّة وغير المرئيّة. لتوضيح فاعليّة التوجّه الإيكولوجي، أستشهدُ بمبادرات وممارسات من مدن المشرق العربي: المبادرة الأولى، مشروع الحزام الأخضر لمدينة أربيل في العراق، تتناول موقف السلطة من الحدود الإداريّة التي تفصل المدينة عن الريف ومحيطها الحيوي. المثال الثاني، يتطرّق إلى السلطة والحدود الخفيّة التي تفصل مواطني المدينة الواحدة في صيدا- لبنان، وكيفيّة مواجهتها من خلال الاستراتيجيّات المدنيّة المستدامة. أمّا السلطة وحدود المواطنة فهي المثال الأخير الذي نستعرض من خلاله تحدّي الحراك الشعبي لخصخصة الحيز العامّ لمدينة بيروت. صحيح أنّ الأهداف والمعطيات اختلفت، إلّا أنّ التوجّهات الإيكولوجيّة للتنمية جاءت مستمّدة من السياق البيئي، والاجتماعي والاقتصادي للموقع والإقليم... بداية مسيرة يقودها المجتمع المحلي، ثمّ كنهه وبمكّنها.

السلطة والحدود الإداريّة: تواصل الحضر والريف

ترجع فكرة تخطيط الأحزمة الخضراء والمنزهات المدنيّة إلى الثورة الصناعيّة في أوروبا. كان الهدف منها تأمين مساحات خضراء كمتنفّس ولتحسين بيئة المدينة، إثر استيعاب السلطات وسكّان المدن سلبيّات الابتعاد عن الطبيعة وتدهور الصحّة العامة في مدن الثورة الصناعيّة. الهدف من الأحزمة الخضراء هو نفسه اليوم، فما تغيّر هو تركيبها، إذ تحوّل التأكيد من جماليّات المشهد الطبيعيّ للحزام الأخضر من ورود ومسطّحات خضراء نحو إنتاجية المشهد

واستدامته البيئية. تغيّرت كذلك هيكلية التنفيذ فتحوّل اتخاذ القرار الانفرادي من قبل السلطة نحو التشاركية المجتمعية لتشمل الجهات المعنية والمستفيدة. وهنا تتعرّز أهمية التشاركية لتمكين التشاور والحوار في عملية اتخاذ القرار وبشكل خاصّ لضمان تسوية عادلة لمالكي العقارات في عملية استملاك الأراضي المطلوبة لتنفيذ هذه المشاريع.

حتى سبعينيات القرن العشرين لم تكن هناك حاجة للأزمة الخضراء في عالمنا العربي؛ فالحقول الزراعية والبساتين المتاخمة لحدود المدن متاحة لسكانها، أما المدن الساحلية فيكفيها الانفتاح على أفق البحر مثلما تنتفع المدن التي أُسِّسَتْ على ضفاف الأنهار من وسعة الشريط المائي. ولكلّ من هذه المعالم الطبيعية ممارساته المجتمعية التقليدية المتجذّرة في جغرافية المكان للتواصل مع الطبيعة وللترفيه عن سكانها. جاء توسّع رقعة المدينة على حساب محيطها الحيوي، إذ سرعان ما استُعيض عن الزراعة بالعمران... رُدمت الأنهار الصغيرة، وشوّهت المعالم الطبيعية، ولم يبقَ للسكان المتزايدة أعدادهم مهرباً من زحمة المدينة وضجيجها. ومع النموّ السريع للمدن في العقود الأخيرة من القرن العشرين، لم يعد توفير المساحات الخضراء أولويةً في التخطيط المدني في عالمنا العربي؛ فمن جهةٍ تعبّر السلطة أنّ إنشاء الحدائق وممرات التنزّه المتاحة لعامة الشعب استغلالٌ غير مجدٍ اقتصادياً مع ارتفاع قيمة العقار في المدن، بل وتترتب عليه كلف إضافية للإدامة والصيانة. ومن جهةٍ أخرى، تزامن تراجع دور السلطة كونها راعية للحقّ العام، مع تزايد نفوذ الشركات العقارية العملاقة وما رافق هذا التحوّل من خصخصة المساحات الخضراء واستغلال الواجهات البحرية وضياع الأنهار لتطوير مشاريع عمرانية تخدم قلة متمكّنة؛ فكانت النتيجة تناقص المساحات الخضراء، وانحسار الحيّز العام وحرمان الأكثرية الساحقة حقّ التمتع بها. لذا، جاءت الأزمة الخضراء كحلّ بديل يساعد في تحسين بيئة المدينة وينطوي على أغراضٍ ترفيحية.

مشروع الحزام الأخضر لمدينة أربيل⁸ في إقليم كردستان العراق مثالٌ جيد عن التحديات التي تواجه التخضير المستدام للمدن ومن ضمنها إنشاء الأحياء

الخضراء⁹ تُعدُّ أربيل من أقدم المستوطنات البشرية إذ تمثّل قلعتها التاريخية تراكم الحضارات لآلاف القرون. موقعها الجغرافي المميّز، على حافة الهضبة الصراوئية وجبال كردستان، جعل منها محطةً للقوافل وموقعًا لنزاعات متعاقبة. في أواسط القرن الماضي سعت السلطة المركزيّة إلى تحديث أربيل فجاء التطوير المدني على شكل شوارع حلقيّة مركزها القلعة التاريخية. ينحصر موقع مشروع الحزام الأخضر، وهو بمساحة عشرة آلاف هكتار، بين الطريق الحلقى الثامن والتاسع على بعد 12 كم من قلعة أربيل. تميّزت طوبوغرافية الموقع بهضاب مستوية ومشاهد طبيعيّة مميّزة بجمالها ووفرة مياهها، وتنوّع بيولوجي تضمّن النباتات البريّة والطيور المهاجرة. تُستغلّ أراضي الموقع بكامله في زراعة الحنطة والشعير، زراعة ديميّة، كما في معظم إقليم شمال العراق حيث يبلغ معدل الأمطار 400 ملم سنويًا. النظام الإقطاعي ما زال ساريًا؛ فالعاملون في الأرض أُجّراء لدى المالكين القاطنين في أربيل، والمستوى المعيشي المتدنّي لسكان القرى يعكس تهميش الريف والتركيز على المدينة في الخطط التنمويّة. شهدت أربيل توسّعًا مضاعفًا بعد اتخاذها عاصمةً لحكومة إقليم كردستان العراق في العام 1992 بسبب دورها الإداري والاقتصادي والسياسي، واستمرّ النزوح إليها من مجتمعات القرى والأرياف المحيطة¹⁰. استقرّت أكثرية النازحين في أحياء عشوائيّة وقرى قائمة على حافات النسيج العمراني لأربيل.

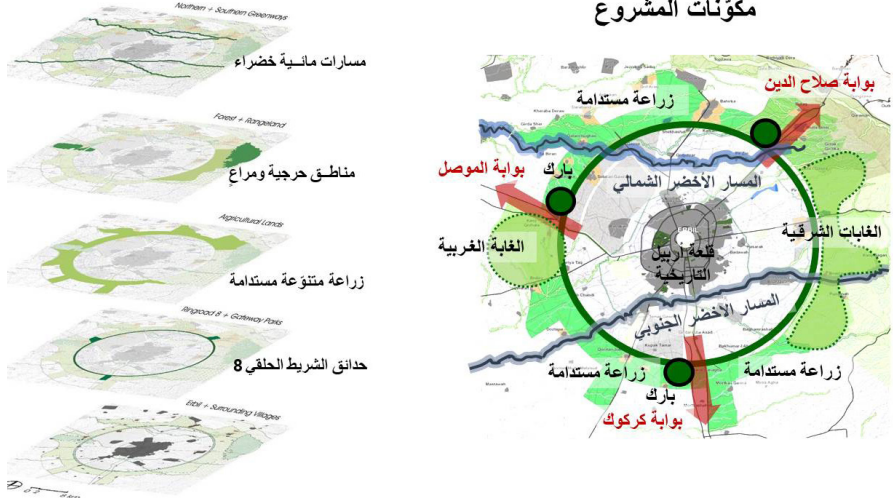
تلخّصت أهداف الحزام الأخضر، كما أملتتها وزارة البلديّات والسياحة، السلطة المحليّة لإقليم كردستان في مستهلّ المشروع، في ترسيم حدود واضحة لوقف التمدّد العمراني وتسهيل الحماية الأمنيّة، كذلك تشجير مجدّد لتحسين البيئة المناخيّة للمدينة. لكنّ فهم السلطة لفكرة الأحزمة الخضراء كان مبسّطًا، إذ اقتصر على تشجير أراضي الموقع من دون الأخذ في الاعتبار ما هو قائم من استعمالات زراعيّة ورعيّة والمجتمعات المنتفحة منها. فوجئ فريق العمل بأنّ وزارة البلديّات بالتعاون مع وزارة الزراعة باشرت استملاك الأراضي الزراعيّة وإخلاء القرى الـ23 ضمن الموقع من سكّانها كخطوة استباقيّة للتهيئة للمشروع. كما أنّ آلية عمل السلطة فوقيّة والأولويّة لسكّان المدينة العاصمة، بمعزل عن

احتياجات المجتمعات الريفية، ومن دون التشاور مع مالكي الأراضي. لإقناع السلطة بالرؤية المغايرة للمشروع وإيقاف استملاك الأراضي الزراعية وإخلاء القرى من سكانها، اعتمد فريق التخطيط ثلاث حجج مقنعة: الأولى، أن الحزام الأخضر فرصة نادرة للحفاظ على الإرث القروي الكردي وتعزيز هوية المدينة وموروثها الطبيعي كأساس لسياحة زراعية- بيئية مجدية اقتصادياً ومستدامة بيئياً. الثانية، أن قرار تهجير سكان قرى الحزام الأخضر تعسفي ومجحف في حقهم وحثماً سيؤدّي إلى نزوحهم إلى أربيل، وهو ما يتعارض وهدف المشروع بالحدّ من العشوائيات وتوسّع المدينة. أما الحجّة الثالثة فشددت على الكلفة الباهظة للتشجير بالنظر إلى مساحة الموقع خصوصاً أن أصناف أشجار الغابات المستخدمة غير منتجة (السرو، والصنوبر البرّي، واليوكالبتوس) لذا فهي غير مجدية اقتصادياً.

” تختّ منهيّة مشروع ”استراتيجية التنمية المستدامة لصيدا“ الحدود والمحدّدات من خلال تقاطع المحاور التنمويّة ضمن إطار واحد شامل يضمن تكمّل الأهداف

انكبّ فريق العمل الاختصاصي على دراسة معطيات المشروع ومن ضمنها إيكولوجية الموقع من موارد طبيعية لا سيّما المائية منها، ومحدّدات الواقع الزراعي القائم، ومميّزات المشهد الريفي كموروث حضاري وطبيعي. وعليه طوّرت رؤية مغايرة للمشروع استندت إلى إمكانيّات الموقع، البيئية منها والمجتمعية. جاءت الرؤية كالآتي: ”حزام أخضر زراعي مستدام يكون نموذجاً لتكامل النشاط الزراعي الريفي مع الإطار الحضري لمدينة أربيل”. تُرجمت الرؤية إلى مخطط أساس للحزام الأخضر في ثلاثة مكونات متداخلة ومكمّلة لبعضها (الشكل 5).

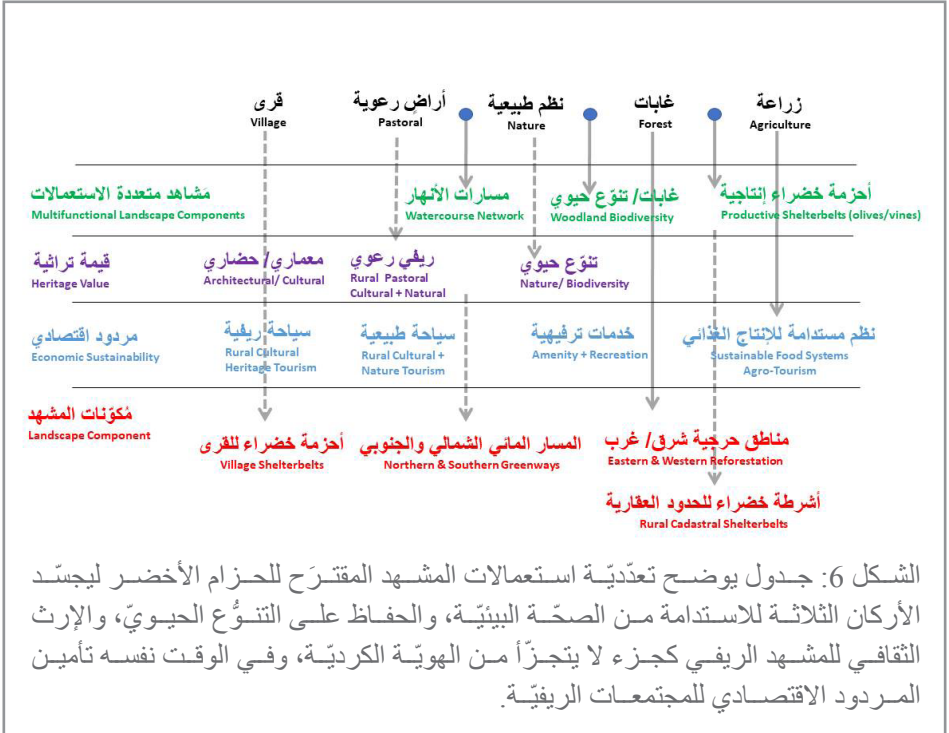
مكونات المشروع



الشكل 5: مخطط مبسّط للتصميم المقترح للحزام الأخضر لمدينة أربيل مثالاً عن التطوير المستدام المتجاوب مع إيكولوجية الموقع وتنوع جغرافيته والاحتياجات البشرية للمجتمع الريفي.

الأول، "الحزام الزراعي": قُسم إلى تسع مناطق وفقاً لإمكانياتها الزراعية والتي بدورها اعتمدت وفرة المياه، وطوبوغرافية الأرض، وصلاحية التربة، والتقسيم العقاري والنمط المعيشي القائم للمزارعين. خُصص جزء من المناطق التسع للاستثمار الزراعي وأخرى لتنشيط الزراعة القائمة وغيرها كمراع طبيعية. المكوّن الثاني، "الحفاظ على الموارد الطبيعية": تضمّن وضع استراتيجيات لشبكة من صفوف الأشجار بهدف إعادة التوازن البيئي، والحد من تأثير العواصف الرملية مع تأكيد ضرورة زراعة الأشجار المثمرة لضمان مردود إضافي للمزارعين. كما شمل هذا المكوّن تشجير مسارات المياه (المسار الشمالي والمسار الجنوبي) للحدّ من التجاوزات العمرانية وضمان ربط أربيل بحيطها الحيوي. واقتراح الفريق مناطق مفتاحية للحفاظ على التنوع البيولوجي. المكوّن الثالث، "الحلقة الخضراء الترفيحية": بطول 81 كم، صُممت لتشمل منتزهات صغيرة بمعدّل استراحة كلّ 3.5 كم، وأربعة منتزهات متوسطة الحجم وثلاثة منتزهات كبيرة تقع على مداخل المدينة (بوابة باستورا طريق صلاح الدين، البوابة للدراجات الهوائية ولركوب الخيل).

أدت القراءة الإيكولوجية الشمولية وتعددية استعمالات المشهد وتداخل مكونات الحزام الأخضر دوراً فاعلاً في دمج الاستراتيجيات البيئية مع التطوير الاقتصادي والمجتمعي ليعاد تأطيرها كي لا تكون عبئاً اقتصادياً إضافياً يمكن التنصل منه (الشكل 6). كمثال، تنوع الزراعة وتعزيزها بعلامة تجارية في التسويق وتفعيل الحفاظ على الطبيعة بخطة للسياحة الريفية بغية تحسين الحالة المعيشية لسكان القرى والترفيه لسكان المدينة.



صدرت موافقة مجلس الوزراء في إقليم كردستان على تنفيذ المشروع بعد انتهاء فريق العمل منه وتسليمه إلى السلطات في العام 2010، لكن تصاعد التوترات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية العراقية بشأن القضايا الرئيسية حول تقاسم السلطة سبب نقصاً في التمويل وأدى إلى تأجيل البت في التنفيذ، كما في غيرها من مشاريع الإقليم. ومع تتابع النزاع السياسي أقدم مقاتلو ميليشيات الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش) على غزو شمال العراق واحتلال مدينة

الموصل وريفها وصولاً إلى مشارف مدينة أربيل ليخيّموا في أراضي مشروع الحزام الأخضر. نجحت قوّات البيشمركة الكرديّة في صد الغزو لكنّ القتال تسبّب في نهب القرى في شمال العراق، وأسر سكانها وتهجيرهم. ومع انشغال حكومة الإقليم بالتعامل مع العائلات النازحة واللاجئين واستمرار القيود المالية المفروضة من السلطة المركزيّة، لم يعد مشروع الحزام الأخضر من الأولويّات، حاله حال غيره من المشاريع في البلدان التي يكون فيها الصراع المدني والنزوح هما القاعدة.

وهكذا يؤدّي عدم الاستقرار السياسي المستمرّ إلى تحويل الطاقات والموارد بعيداً من تطوير البنية التحتيّة التي يمكن أن تحسّن الظروف المعيشيّة وتحافظ على الصحّة البيئيّة للمدينة وسكّانها. إضافةً إلى ذلك، فإنّ الصراع المزمن يعرقل مواكبة الحكومات المحليّة والإقليميّة للمستجدّات في مجال التخطيط المدني، ليس فقط في مجال التنمية المستدامة ولكن لضرورة التشاركيّة المجتمعيّة في اتخاذ القرار؛ فدمار المشاهد الطبيعيّة المحيطة بمدننا وتهجير المجتمعات الريفيّة يفتح الباب للمضاربات العقارية على هذه الأراضي لتصبح متاحة للتطوير السريع في أربيل، كما في بغداد والبصرة وغيرهما. وعليه، كانت النتيجة استمرار توسّع البصمة العمرانيّة للمدن لتستهلك القرى وتدمّر الأراضي الزراعيّة والموارد البيئيّة والتي تنعكس تبعاتها على تدنّي بيئة المدينة، وتدمير هويتها وحرمان سكّانها من المناطق الخضراء الطبيعيّة منها والريفيّة.

في زيارة إلى أربيل في العام 2020 لاحظتُ التغيير الحاصل في ريف المدينة. توسّعت البصمة العمرانيّة لقرى الحزام الأخضر بسبب اللاجئين، وغالبيّتهم من العرب مع أقلّيّة من الأكراد. هُجّر كلاهما من الأراضي التي داهمها تنظيم الدولة الإسلاميّة، ليعيشا باقتصاد متدهور أصلاً وبيئة تدنّت نتيجة الاكتظاظ السكاني. لا شكّ في أنّ انعدام الاستقرار السياسي وتبعاته تفرض استجابات مرنة تُحنّم إمكان الانتقال المهني والباحث عبر الحدود التي تفصل الممارسة والتطبيق عن المجال الأكاديمي، إذ توقّر الأوساط الأكاديميّة منصّة لتحقيق بعض من أهداف المشاريع التي يتأخر تنفيذها مثل مشروع الحزام الأخضر. سُنحت الفرصة لهذا التحوّل عندما اقترحنا مشروعاً مكتملاً لمشروع الحزام الأخضر بالتعاون مع المرصد

المديني في الجامعة الأميركية. حمل المشروع المقترح عنوان "اعتماد التراث الريفي-المديني كإطار للانتعاش في مجتمعات ما بعد النزاع"، وأُقرّ بتمويل من شبكة النهريين، ومجلس الفنون والبحوث الإنسانية-المملكة المتحدة، فمكّن التعاون مع ذوي الخبرات المحليين وغيرهم من جميع أنحاء العالم. بذلك استمرت أهداف مشروع الحزام الأخضر من خلال نهج جديد يعيد صياغة الطريقة التي نفكر من خلالها بترائنا المشترك عبر توجّهات تشاركيّة كانت مفقودة في المشروع الأول. يستمرّ كذلك النقاش حول الاستدامة البيئيّة لتعمل جنبًا إلى جنب كمحفّز لتشاركيّة مجتمعيّة تجمع المدينة والريف. كما يؤدّي التراث الطبيعي والثقافي دورًا رئيسيًا في تكريس الهوية الكرديّة الريفيّة الموجودة في هامش المدن الكبيرة لتعزيز حمايتها والاستفادة منها كمنصّة للتنمية المستدامة.

السلطة والحدود الخفيّة: تلازم السلامة البيئيّة والعدالة الاجتماعيّة

تحتاج المدن إلى تخطيط راشد يوفّق بين ضمان حياة ذات جودة لسكانها من دون تمييز وبين استغلال مستدام للموارد المدينيّة الطبيعيّة والبشريّة والثقافيّة. لتحقيق الأهداف المرجوة لا بدّ من التنسيق والتعاون عبر الحدود الإداريّة بين البلديات والسلطات المحليّة تحديداً في تطوير مشاريع البنى التحتيّة وتنفيذها، وإدارة الموارد الطبيعيّة كالأنهار. كذلك، لا بدّ من تعدّد الاختصاصات المُشاركة في العمليّة التخطيطيّة لضمان استجابة المدرّسات للواقع الاجتماعي والحضاري والبيئي؛ فالتشاركيّة الفاعلة لجميع شرائح المجتمع مستجدّ آخر يعمل على تفادي الفوقيّة التي طالما ميّزت النخب التخطيطيّة. وفي هذا الإطار، من المهمّ أن تعمل هذه المستجدات مجتمعةً لخدمة المصلحة العامّة ولتعزيز العدالة المجتمعيّة¹¹، لا سيّما مع هيمنة الاقتصاد الليبرالي واستبداد السلطات الحاكمة.

يُعدّ برنامج "التعاون عبر-الحدود لدول البحر الأبيض المتوسط" (ENPI CB-2007 CMED) مثالاً جيّداً للأخذ بالحدود الجغرافيّة الطبيعيّة والمشاركات الإيكولوجيّة في سبيل تعزيز التواصل الحضاري والمجتمعي والاقتصادي. يهدف البرنامج، الممولّ من الاتحاد الأوروبي، والمُنسّق من قبل حاضرة برشلونة-

إسبانيا، إلى إنشاء الشبكة المتوسطة لترويج استراتيجيات تنمية مدنيّة مستدامة لدول حوض المتوسط. ضمّت المدن المشاركة في الدورة 2012-2014 بلدية مدينة صيدا في لبنان، ومدينتي صفاقص وسوسة في تونس، ولارنكا في قبرص. اخترت مناقشة مشروع "استراتيجية التنمية المدنية المستدامة لصيدا" لأنه يجسد المفاهيم المفصليّة التي نوقشت في مقدمة هذا البحث. في ما يأتي عرض مختصر عن خلفيّة مدينة صيدا الساحليّة، ثالث أكبر المدن اللبنانيّة، ومن ثمّ سرد لمنهجيّة عمل المشروع.

صيدا مدينة فينيقيّة المنشأ ذات شهرة تاريخيّة واسعة، يشهد لها مرفؤها وقلعتها البحريّة والبريّة والعديد من المواقع الأثريّة الرومانيّة والبيزنطيّة والجوامع والخانات العثمانيّة. اشتهرت صيدا ببساتينها الوفيرة الممتدة على طول السهل الساحلي البالغ طوله 7 كم والذي يحده شمالاً النهر الأولي وجنوباً نهر السينيق. بين الإثنيين أنهاراً صغيرة، تمّت قنونة معظمها. صيدا التاريخيّة انحسرت بأسوارها حتى بداية القرن العشرين. تتمتع سكانها بالنزهة في البساتين، ومقاهي شاطئ البحر وحافات أنهارها. تقطعت أواصر الأراضي الزراعيّة مع امتداد النسيج العمراني بعد الحرب الأهلية اللبنانيّة (-1975) واستعيض عن البساتين بالمباني والشوارع. هكذا حُرم سكان المدينة، باستثناء ميسوري الحال منهم، من الحدائق والمساحات الخضراء التي لطالما افتخر بها أهالي المدينة، في الوقت الذي ارتفعت الكثافة السكانيّة وازدادت مساحة الطرق وزحمة السير.

يقدر سكان صيدا بنحو 149 ألف نسمة¹²، منهم 80 ألف لبناني والباقيون من اللاجئين الفلسطينيين غالبيتهم في مخيم "عين الحلوة". وبالرغم من سنوات العيش المشترك بين الفلسطينيين واللبنانيين إلا أنّ ثمة حدوداً مخفيّة بين الإثنيين لأسبابٍ عدة. فمن جهة، هناك الإغلاق على عدد هائل من اللاجئين في مساحة لا تتجاوز 10 في المئة من المساحة الكليّة لبلدية صيدا، ومنعهم من السكن خارج المخيم أو السماح لهم بالتمكّن. ومن جهة ثانية، لا يحقّ للاجئين المشاركة في الانتخابات البلديّة وليس بإمكانهم إشغال الوظائف الحكوميّة. كما هناك

تخطت منهجية مشروع "استراتيجية التنمية المستدامة لصيدا" الحدود والمحددات من خلال تقاطع المحاور التنموية ضمن إطار واحد شامل يضمن تكامل الأهداف. وانعكس ذلك في اختصاصات فريق الخبراء القائمين على المشروع 13 ليشمل: البيئة والإيكولوجيا والمشهد (وهو ما سنفصله في هذه المقالة)؛ والتراث الثقافي والطبيعي؛ والبنى التحتية المدنية؛ والاقتصاد المحلي؛ وفرص عمل في الصناعات والحرف التقليدية؛ والحوكمة والإطار المؤسسي. عزز التحالف المهني بدوره التنسيق بين الجهات المعنية الفاعلة في مختلف القطاعات إذ إنه يوفر لكل جهة معنية المبادئ التوجيهية المحددة لأولياتها ضمن المنهجية التشاركية للبرنامج. تم اختبار الأهداف الناتجة من مرحلة التشخيص وإعادة تعريفها من خلال سلسلة لقاءات جرى تنظيمها خلال مرحلة بلورة الإطار الاستراتيجي، والتي شملت مجموعات فرق العمل، وجمعية التجار، وشبكة المؤسسات الأهلية في صيدا، والشبكة المدرسية لصيدا والجوار، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية وممثلين عن سكان المدينة كشركاء فاعلين في عملية التنمية. أسفرت هذه الاجتماعات عن تعديل بعض الأهداف وزيادة هدف استراتيجي جديد هو "الأمن والاستقرار" (الشكل 8).



الشكل 8: التشاركية المجتمعية كانت الركن الأساس لمشروع التطوير المستدام لمدينة صيدا. أحد الاجتماعات الدورية في مبنى البلدية والتي شملت مجموعات فرق العمل، وجمعية التجار، وشبكة المؤسسات الأهلية في صيدا، والشبكة المدرسية لصيدا والجوار، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية وممثلين عن سكان المدينة كشركاء فاعلين في عملية التنمية. (مصدر الصورة: الباحثة)

تطورت رؤية المشروع بالتحاور المسهب مع أصحاب المصلحة في صيدا لتشمل أهداف التنمية البيئية والمجتمعية الاقتصادية فصيغت كالاتي: "صيدا

ومحيطها الحيوي يوقّران للأجيال المتابعة من سكانها اقتصاداً متنوعاً وبيئة سليمة لكي يعيشوا ويزدهروا مستفيدين من موقعها وتاريخها الغني وثقافتها المتنوعة“.

جاءت استراتيجيّة التنمية متجاوبة مع الرؤية، مستندةً إلى خمسة أركان (Saida 2014 USUDS). الركن الأول: ”ربط المدينة بالمحيط“ ويتضمّن ربط صيدا القديمة ثقافيّاً ومكانيّاً واقتصاديّاً مع المدينة الكبرى وخارجها؛ والحفاظ على صلة الوصل التاريخيّة بين البحر والسفوح الساحليّة المطلّة؛ وزيادة المساحات الخضراء وتحسين نوعيّتها؛ ووضع استراتيجيّة مكانية جامعة لمنطقة صيدا الكبرى؛ وربط تنمية مشاريع البنية التحتيّة المستقبلية برؤية شاملة للمدينة.

الركن الثاني: ”تحسين الظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة للسكان“ ويشمل ضمان التنوّع المستمر في قاعدة المدينة الاقتصاديّة وسلامة مختلف القطاعات من خلال تقديم الدعم الفني والتدريب للقطاعات المضطربة كي تتأقلم مع الواقع والظروف الاقتصاديّة الجديدة؛ ودمج الفئات المهمّشة في خدمات المدينة والتنمية الاقتصاديّة مثل العائلات اللبنانيّة الفقيرة واللاجئين الفلسطينيين؛ وتمكين المجتمعات المحليّة خصوصاً تلك الأقلّ انتفاعاً؛ وتطوير دورات كاملة للتنمية لجذب الاستثمارات النوعيّة واستبقائها، لا سيّما في قطاع السياحة وربط هذه الشبكات بالجهود الرامية إلى الحفاظ على تراث المدينة المادي وغير المادي؛ واستهداف سبل العيش التقليديّة (صيد السمك والزراعة وصناعات منزليّة أخرى) من خلال بناء القدرات المؤسّسيّة للمنظمات التي تمثّل العمال والشركات المرتبطة بالحرف التقليديّة؛ وتأمين فرص عمل للمالكين والسكّان في صيدا القديمة.

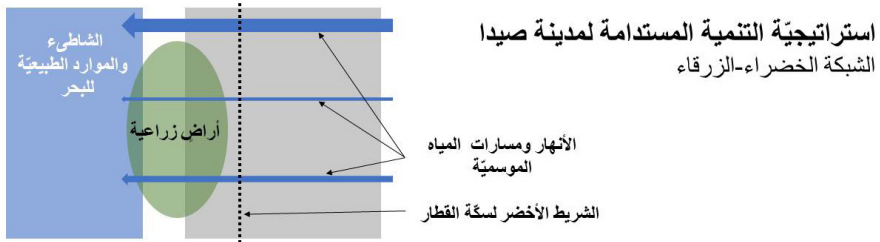
الركن الثالث: ”استدامة الصحة البيئيّة“ ويشمل ضمان السلامة الإيكولوجيّة لمجري الأنهار بما في ذلك الفيضانات الموسميّة؛ والصحة البيئيّة للبحر؛ والحفاظ على المياه الجوفيّة من خلال التخطيط لشبكة المساحات الخضراء والمياه التي توقّر المساحات الآمنة وتعزز استدامة الموارد البيئيّة؛ وتعزيز نظام إدارة البنية التحتيّة وتطوير آلية رصد وتقييم.

الركن الرابع: مستوحى مباشرة من المفاهيم الإيكولوجية "التنسيق والتعاون والتشبيك"، ويتعدى الحدود الإدارية لبلدية صيدا من خلال وضع إطار تعاون حقيقي بين البلديات في منطقة صيدا الكبرى وذلك عن طريق تحديد الواجبات والحقوق لكل طرف بطريقة واضحة ومحددة من حيث التزامات كل بلدية؛ والتنسيق مع اتحاد بلديات صيدا-الزهراني لتحديد مشاريع تنموية إقليمية، وتنظيم القاعدة الضريبية وهيكلتها، وجباية الضرائب داخل الاتحاد؛ ووضع خطة شاملة لصيدا القديمة لضمان التنسيق وتوجيهه بين الجهات الفاعلة المختلفة ومشاريع الترميم؛ وإنشاء شبكات رسمية وغير رسمية للتنسيق والترويج للمدينة ومميزاتها؛ وضمان التنسيق بين مختلف المشاريع الضخمة وتطوير أوجه التآزر والمنافع المتبادلة؛ وخلق آليات جديدة لنقل التكنولوجيا بين الجهات المعنية من أجل زيادة نوعية الإنتاج وكميته، تلبيةً لطلب السوق.

الركن الخامس والأخير: "المناصرة مع المؤسسات الوطنية لتنفيذ وتعديل و/أو تطوير الأطر القانونية"، ويتضمن اعتماد وتنفيذ قانون اللامركزية وعدد من القوانين الأخرى المتعلقة بالشؤون المالية ومسؤوليات البلديات؛ وحماية المشاهد الطبيعية في صيدا وإنقاذ وتعزيز الإطار القانوني القائم لحماية موارد المياه والمساحات الخضراء؛ ووضع تقسيم جديد لصيدا القديمة بما في ذلك المخططات التفصيلية والصغرى القائمة على تحسين المعلومات والاستبيانات.

أنتقل الآن إلى الإيكولوجيا والمشهد ودورهما الفاعل في تأمين السلامة البيئية، وتطوير هيكلية جديدة للحيز العام لصيدا بما في ذلك مساحات خضراء متاحة للجميع، لبنانيين وفلسطينيين، محتاجين وميسوري الحال. استهدف التأطير الإيكولوجي في الدرجة الأولى واقع حال الأنهار السيئ فكان التحدي البيئي الأساسي في استراتيجية التنمية المستدامة لصيدا. تستغل السلطة كون الأنهار ملكاً عاماً لتستخدمها لتوقيع شبكة الصرف الصحي، ما يتسبب في تلوثها فتقوم السلطة المحلية بتغطيتها (نهر البرغوث والجزء الأكبر من نهر القملة). عُممت هذه الممارسات على معظم الأنهار الساحلية الصغيرة في لبنان لتحوّل المعلم الطبيعي الحيّ إلى مجرور صحي. ولأنّ شبكة الصرف غير قادرة على استيعاب مياه الصرف الصحي ومياه الأمطار، تُطرح هذه الأخيرة في البحر في موسم الشتاء

ما يؤدي إلى تلوثه. وفي كل ربيع تفيض مياه الأنهار المقنونة مع ذوبان الثلوج فيكبر حجم المياه ويتسبب في أضرار للممتلكات. بعد دراسة مسهبة لأحجام المياه، اقترحنا فصل مياه الأمطار عن مياه الصرف الصحي كخطوة أولية. تخزن مياه الأمطار للاستفادة منها للري بعدما كانت تُهدر. ترافقت الإدارة السليمة والمستدامة للمياه مع تنظيف مسارات الأنهار والحد من التجاوزات العمرانية على مجراها بهدف إعادة إحياء إيكولوجيا الأنهار. وكون المشهد هو الوجه المرئي والملموس للمنظومة الإيكولوجية، ساعد التأطير الإيكولوجي لمشهد الأنهار وساحل صيدا في اقتراح "شبكة خضراء زرقاء" تجمع بين السلامة البيئية للموارد المائية وخلق حيّز عام. أما التصور المستقبلي لمشهد صيدا فجاء جامعاً لأربعة مسارات خضراء (أنهار أبو غياث، والقلمة، والبرغوث، وعين زيتون) مع تفعيل خط السكة الحديدية المعطل كشريط أخضر خامس يمتد من الحدود الشمالية للبلدية حتى الجنوبية منها حيث مخيم عين الحلوة (الشكل 9).



مشهد/منظومة إيكولوجية	الصحة البيئية	منافع اقتصادية/اجتماعية	إرث طبيعي/حضاري	جودة العيش/ترفيه
أنهار/أنهار موسمية	مميزات صديقة للبيئة	سياحة، ري	طبيعي وثقافي	مسارات خضراء
البحر/الشاطئ	إدارة مستدامة	سياحة، صيد أسماك	طبيعي وثقافي	الواجهة البحرية
زراعة حضرية	مستدامة/عضوية	فرص عمل/تسويق مميز	ثقافي، شبكة ري	سياحة زراعية
مساحات خضراء	إدارة مستدامة	جودة العيش	آثار/مقابر	شبكة خضراء-زرقاء

الشكل 9: مخطط مبسّط لاستراتيجية "المشهد والإيكولوجيا والبيئة" لمدينة صيدا، مقترح الشبكة الزرقاء-الخضراء للتخضير المستدام ومن ضمنها الحفاظ على بيئة الأنهار وسكة القطار لخلق حيّز عام ومساحات ترفيهية متاحة للجميع. يوضح الجدول منهجية التطوير المستدام بالجمع بين السلامة البيئية، وتقديم منافع اقتصادية واجتماعية، وحماية الإرث الطبيعي والثقافي للمدينة لضمان جودة الحياة المدنية.

تضمن الشبكة الخضراء الزرقاء مسارات مشجرة يسهل الوصول إليها من أرجاء صيدا، ومساحة مشتركة للنزهة ومتنفساً للسكان، تحافظ على إيكولوجية النهر وتهدف كذلك إلى إحياء الذاكرة الجماعية لأنهار صيدا. ويتمشى ذلك مع التحوّل الجوهري لمفهوم التراث في القرن الحادي والعشرين ليشمل الإرث الطبيعي للمشهد وليس الإرث العمراني فحسب، ولتضمّن ليس فقط ما هو ملموس وقائم بل أيضاً ما هو غير ملموس من عادات وتقاليد مرتبطة به. وبذلك، تساعد المنهجية الإيكولوجية للمشهد في تعزيز التواصل المكاني والزمني الذي تقطعت أوصاله مع التحديث في نسيج صيدا.

” تُجسّد قصة الدالية ما يحصل في بيروت من تعديّات على الحيز العامّ، واستيلاء مشرّع على المساحات الخضراء وما يوكبها من إجحاف بالحقّ المدنيّ “

يجدر التنبيه هنا إلى أنّ الهدف من استراتيجيّات التنمية المدنيّة المستدامة ليس التنفيذ كما هي الحال في التصاميم التوجيهية المدنيّة الصادرة عن هيئة التخطيط العمراني في الجمهوريّة اللبنانيّة، إذ إنّ برنامج ”التعاون عبر الحدود لدول البحر الأبيض المتوسط“ لا يلزم العمل بالاستراتيجية المقترحة سواء لصيدا أم لسواها من المدن التي أدرجت ضمن البرنامج. يكمن الهدف في النهوض بالسلطات المحلية وتمكينها من خلال فهم موسّع للاستدامة البيئيّة، وفي تأكيد أهميّة التشاركيّة المجتمعيّة والمناصرة عبر توعية مجتمعيّة للحقّ العامّ بموارد المدينة، الطبيعي منها والثقافي. على هذا الأساس يمكن تقييم نجاح الاستراتيجية بما فعلت من مبادرات محليّة لتحسين الوضع الاجتماعي والنهوض بالمستوى المعيشي. ولهذا التمكين أهميّة مضاعفة لضمان استمرار فاعليّة المشروع بعد انتهائه. ندرج هنا مبادرتين منها: الأولى اضطلعت بها جمعيّة ”شجر وبشر“¹⁴ غير الحكوميّة، والتي أخذت على عاتقها تأهيل المسار الأخضر للسكّة الحديديّة بهدف خلق

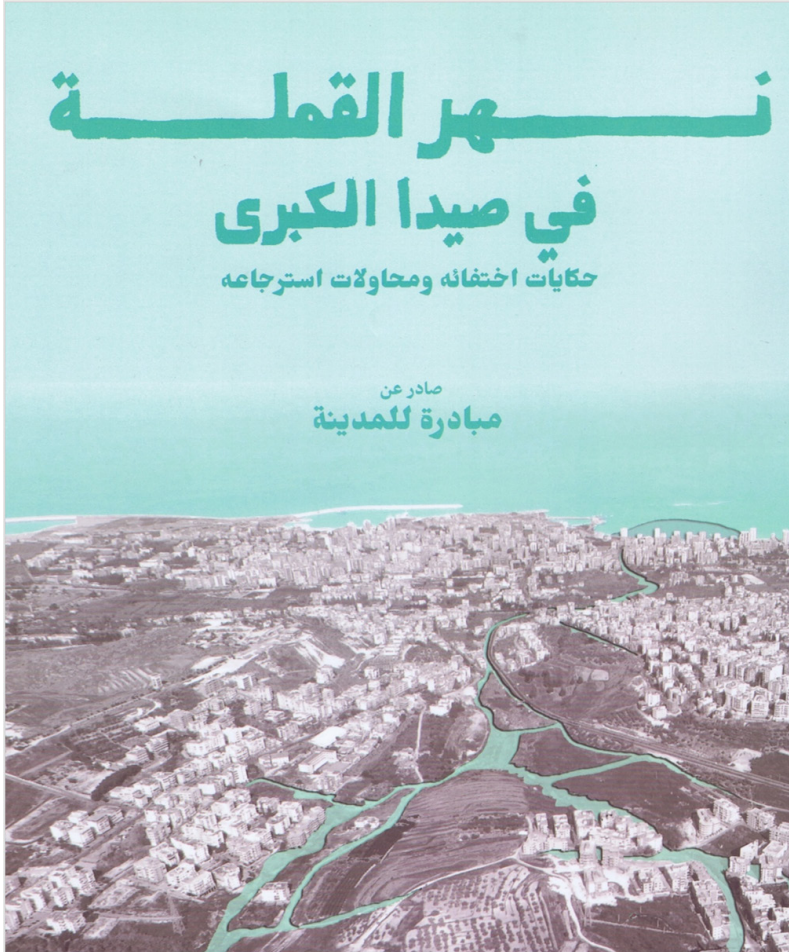
مساحة مشتركة، متنزه لسكان صيدا. تتمثل أهمية هذه المبادرة في منهجية عمل جمعية "شجر وبشر" الهادفة إلى تدريب متطوعين من طلبة المدارس المتوسطة والثانوية -بعض النظر عن الهوية والمذهب- على الحوكمة. من هنا، بات العمل على تأهيل السكة، المنصة التي تعرّف المتطوعين بحقوقهم كمواطني مدينة صيدا، والواجبات المترتبة عليهم تجاه حقوق المواطنة (الشكل 10).



الشكل 10: عملت جمعية "شجر وبشر" على تأهيل السكة وجعلها المنصة التي تعرّف المتطوعين إلى حقوقهم كمواطني مدينة صيدا، والواجبات المترتبة عليهم تجاه حقوق المواطنة.

أما المبادرة الثانية فكانت من مجموعة "للمدينة" 15، معماريين ومخططين، ثابروا لتهيئة الدراسات التفصيلية بغية إعادة إحياء نهر القملة كمسار أخضر وبيئة سليمة وكذاكرة جماعية يعي أهميتها المستون من سكان صيدا. نجحت المبادرة في الحصول على تمويل من منظمات دولية لمباشرة إعادة التأهيل. كما حرصت المبادرة على نشر الوعي العام للتعريف عن إيكولوجية النهر وضرورة الحفاظ عليه من خلال المحاضرات وجلسات التشاور. والأهم في عمل مبادرة "للمدينة"

تواصل فريقها مع البلديات المجاورة للتعاون في سبيل الحدّ من التلوّث الذي تعاني من تبعاته بلدية صيدا، والتشاور مع غيرها من البلديات المناخمة عبر الحدود الإدارية والمذهبية لمسار نهر القملة (الشكل 11).



الشكل 11: إحدى منشورات مبادرة "للمدينة" توضح سعيهم إلى التواصل مع المجتمع المحلي والبلديات المجاورة لصيدا للحدّ من تلوّث نهر القملة وإحياء شريط النهر كإرث طبيعي وحيّز عام متاح لجميع أهالي صيدا.

السلطة وحدود المواطنة: البيئة والحق العام

في العقدين الماضيين أصبح مفهوم "المواطنة الإيكولوجية" (Dedeoglu and Dedeog 2020) موضوعاً متكرراً في المناقشات الشعبية والأكاديمية. ركزت المواطنة الإيكولوجية في الغالب على فكرة الوكالة السياسية ومسؤولية الأفراد في ما يتعلق ببيئتهم، مع التركيز على المناصرة والاستدامة. المثال الثالث في هذا البحث من العاصمة اللبنانية بيروت، ويخدم كنموذج معرفي للمواطنة الإيكولوجية وما تتضمنه من مفاهيم وإمكانيات لتحدي الحدود.

تشكّل حاجة الإنسان الفطرية إلى الطبيعة وما تجيشه التعديات عليها من عواطف غريزية أساساً للمواطنة الإيكولوجية، لكنّ "البيئة" و"المنظومة الإيكولوجية" مفهومان تجريديان يصعب على غير الاختصاصيين تصوّرهما. أمّا المشهد فهو، وكما ذكرنا في مستهلّ المقالة، تجسيد مرئي للطبيعة وتأطير ملموس للبيئة. كما أنّ للمشهد أبعاداً ثقافية وذاكرة مجتمعية جرّاء تراكم ممارسات المكان. تجتمع الذاكرة والممارسات لتشكّل قيمة مضافة إلى القيمة الطبيعية للمشهد. وتعكس شدة المعارضة الجماعية عند التعدي على المساحات الخضراء والحيز العام مثلاً عن دور المشهد وإمكانياته كمنصة لممارسة المواطنة ومحاسبة السلطة (Makhzoumi 2021)؛ فحرمان أهالي بيروت حقّهم في التمتع بمشهد شاطئ المدينة كان حافزاً لممارسة المواطنة بمواجهة السلطات للمطالبة بحقّهم كما حصل في موقع دالية الروشة.

الدالية موقعٌ ساحليّ مميّز وميناء صخري طبيعيّ خدم صيادي الأسماك منذ بدايات القرن المنصرم. تبلغ السعة الإجمالية للموقع حوالي 257 ألف متر مربع. تتوّع تضاريسها وشواخصها الصخرية جعل من الدالية مقصداً مفضلاً للنزهة والسباحة والتمتع بالغروب، والتجمّع في المناسبات والأعياد (الشكل 12). ساهم صيادو الأسماك المقيمون في ميناء الدالية على مدى السنين في تقديم أطباق السمك التقليديّة والنزهات البحريّة بقواربهم. إضافةً إلى ذلك، للدالية أهميّة جيولوجية من ضمنها "صخرة الروشة" التي تُعدّ من معالم بيروت السياحية، بمصاطب حجريّة ناتئة، وما يميّز ساحلها الصخري من برك مائيّة وواجهتها

البحريّة من كهوف. كذلك تُعدّ الدالية أحد أهم موائل التنوّع البيولوجي على الساحل اللبناني لما تحويه من نباتات وحشرات وطيور وحيوانات بحريّة. هذه الخصائص جعلت من موقع الدالية إرثاً طبيعياً لبيروت، فصنّف الموقع كمحافظة تتوجّب حمايتها¹⁶.



الشكل 12: لدالية الروشة مشهدٌ مميّز بتنوّع تضاريسه وشواخصه الجيولوجيّة جعل منها مقصداً مفضلاً للنزهة، والسباحة، والتمتّع بالغروب والتجمّع في المناسبات والأعياد. (مصدر الصورة: الباحثة)

تُجسّد قصّة الدالية ما يحصل في بيروت من تعديّات على الحيّز العامّ، واستيلاء مشرّع على المساحات الخضراء وما يواكبها من إجحاف بالحقّ المدني. كان الانتداب الفرنسي واعياً إلى أهميّة الواجهة البحريّة كمتنقّس لسكّان المدينة فشرّع القوانين التي تنصّ على أنّ الأراضي المتاخمة للبحر ملك للدولة، باستثناء القليل من الملكيات التي تعود للفترة العثمانيّة. منعت هذه التشريعات البناء على ضفاف البحر الذي صنّف لاحقاً بالمنطقة التخطيطيّة العاشرة لبيروت. استغلّ بعض النافذين فوضى فترة الحرب الأهليّة لا لشراء أراضي الدالية فحسب بل أيضاً عقارات على طول الساحل اللبناني. ومن أجل حقّ الاستملاك والضغط العقاري في التسعينيّات، استُعمل النفوذ السياسي للتحايل على هذه التشريعات وفرض قوانين سمحت بالبناء فيها. هكذا جاءت هيمنة الاستثمار الخاصّ على ساحل المدينة محوّلَةً شواطئ العاصمة الرملية والصخريّة، إلى منتجعات خاصّة

فخمة ومغلقة. باستثناء "كورنيش البحر"، مسار مطلق لا يتعدى الأربعة أمتار، حُرمت الأكريّة الساحقة من أهالي بيروت تدريجيًا من متفّسها الساحلي الذي وُضع في خدمة الأقلية المترفة.

ظهرت لزازري الدالية في صيف 2014 أولى بوادر التغيير. شيدّ المقاول المكلف من المالك سياجًا يقيدّ الدخول إلى الموقع، ومن ثمّ طرد الصيادين من ميناء الدالية وهدم أكشاكهم لتحلّ محلّها كتل اسمنتيّة تهيئُ للتطوير العقاري وميناء يخوت مخطّط له¹⁷. حاولت بلدية بيروت منع الناس الدخول إلى الموقع، وهذا مثال عن تواطؤ السلطة والمستثمر في عصر العولمة وتخطّي الإثنيين القانون اللبناني الذي ينصّ على أنّ الولوج إلى الشاطئ حقّ لجميع اللبنانيين. علاوةً على ذلك، أثارَت تدابير المقاول غضب الكثيرين، ليس فقط بسبب المكانة المميزة للدالية عند البيروتيين وكونها جزءًا لا يتجزأ من ذاكرتهم، بل أيضًا بسبب الانتهاكات المتواصلة للحقّ العام في العاصمة وبدعم من السلطة. حينذاك، تضافرت جهود الحفاظ على الدالية تحت مظلة "الحملة الأهلية للحفاظ على دالية الروشة"¹⁸، والتي دعت إلى النضال في وجه استيلاء رأس المال الخاصّ بدعم من السلطة على الحقّ العام، فجاء المانفستو كالاتي¹⁹:

"لقد اجتمعنا كائتلاف مدني من المنظمات غير الحكوميّة والأفراد المهتمين/ات بصيانة إكمانية العيش في بيروت، للمناصرة من أجل حماية الواجهة البحريّة للمدينة كمساحة مشتركة ومتاحة للدخول، يمكن لجميع السكان والزائرين استخدامها بشكل حر واجتماعي. ويدفعنا في سعينا هذا حبّ مشترك لهذه المدينة في تنوّعها الاجتماعي والبيئي، بالإضافة إلى رغبة حثيثة وملحة بتكريس المقاربات الديمقراطية والشاملة في صناعة القرارات المتعلقة بإنتاج وتنظيم المساحات اليوميّة في بيروت."

تضمّنت جهود الحملة الأهلية للحفاظ على دالية الروشة محاورات تلفزيونيّة ونشر بيانات صحافيّة وعقد جلسات نقاش لنشر الوعي العام بحقوق المواطن المهدورة، أخذة الدالية مثالًا للانتهاكات المتواصلة للحيز العام. تحت شعار "ارفعوا ورشتمكم

عن روستنا“ تحدّت الحملة قرار المالك بمنع الوصول إلى موقع الدالية مشجّعةً الحشود على اقتحام السياج (الشكل 13). كما أطلقت مسابقة أفكار بعنوان ”ألف دالية ودالية“ تحت رعاية وزارة البيئة ومركز الحفاظ على الطبيعة في الجامعة الأميركية في بيروت، لتصوّر رؤى بديلة توفّق بين الحفاظ على المشهد الطبيعي وخدمات مجتمعيّة مبتكرة.



الشكل 13: التظاهرات الاحتجاجية في إثر قرار المالك بمنع الولوج إلى موقع الدالية. (المصدر: الحملة الأهلية للحفاظ على دالية الروشة)

نجحت الحملة الأهلية للحفاظ على دالية الروشة، بالتعاون مع جمعية تراث بيروت، في تقديم طلب مع ملفّ متكامل إلى الصندوق العالمي للتراث 20 لوضع دالية الروشة كإرث طبيعي/ثقافي، وقصر حنيّنة كإرث ثقافي، على لائحة المراقبة العالمية التي يُصدرها ضمن قائمة من 50 موقعاً مميّزاً ومهدداً في أرجاء العالم كافة. أكّد البيان الصحافي، احتفالاً بإدراج المعلمين على لائحة المراقبة، الأسباب والخفيات: ”لأنّهما (موقع الدالية وقصر حنيّنة) مهددان بخطر التطوير العقاري وجشع المستثمرين وتواطؤ السلطات العامة... سنفتخر وسنحتفل يوم نلحظ السلطات اللبنانية المسؤولة أهمية هذين الموقعين وقيمتيهما على الصعيد الوطني فتحمييهما وتحيطهما بالاهتمام والرعاية التي يستحقانها“²¹. يؤكّد البيان أهمية نشر الوعي لدى جميع اللبنانيين للأخذ بمسؤوليتهم تجاه تراثنا الوطني المهدد، الطبيعي منه والعمراني، وضرورة التعاون مع المؤسسات الحكوميّة لتطبيق القوانين التي صيغت لحماية تراثنا.

كما حاورت الحملة الأهلية للحفاظ على دالية الروشة وزارة البيئة لاقتراح مرسوم يقضي بتصنيف الدالية موقعاً طبيعياً محمياً. وفي حال موافقة مجلس الوزراء على المرسوم يمكن لوزارة البيئة أن تطلب من المستثمر تهيئة دراسة مستقلة لتقييم الواقع البيئي للمشروع، فيكون للوزارة بموجب حق رفض المشروع. سعت الحملة عبر الائتلاف مع المنظّمات القانونيّة إلى الطعن القانوني في مجلس شوري الدولة في المرسوم 169 للعام 1989 والذي صدر في خضم الحرب الأهلية (1975-1990)²² وتمّ بموجبه إلغاء الحماية الرسميّة عن ساحل بيروت المصنّف بالمنطقة العاشرة التي تقع فيها الدالية.

أمّنت جهود الحملة الأهلية للحفاظ على دالية الروشة استمرار استخدام الموقع من قبل أهالي بيروت، وأوقفت المباشرة بالمشروع المنويّ تعميره ولو لفترة. لكنّ المعركة لم تنته هنا؛ فالتحديات التي تواجه العمل التطوعي كثيرة أهمّها قلّة الموارد الماليّة والبشريّة وضيق الوقت. في المقابل، يتمتّع المستثمر العقاري بوفرة الوقت والموارد، وينتهاز الفرصة المناسبة ليباشر العمل، سواء في دالية الروشة أم في غيرها من التجاوزات على مشاعات الدولة والحق العام. أدركت الحملة الأهلية للحفاظ على دالية الروشة أنّ الصراع مع المستثمر سيطول فاستغلّت فترة الركود لتفعل معركة أكبر ألا وهي مواجهة الاعتداءات على الشاطئ اللبناني بكامله. باشرت التعاون مع "المفكرة القانونيّة"²³ لتهيئة ملفّ يوثق التجاوزات على الساحل. هنا، تبيّن أنّ الدولة اللبنانيّة أصدرت 73 مرسوماً يشرّع تعديلات على أملاك عامّة بحريّة، وأنّ 53 في المئة من المشاريع الموجودة في الأملاك العامة البحريّة غير مرخّصة، وأنّ 27.4 في المئة من المشاريع المرشّعة في الأملاك البحريّة العامّة تتعدى المساحات المرخّصة²⁴. كما رسمت الحملة مواقع موانئ الصيادين على طول الساحل اللبناني. وعُقدت الندوة التحضيرية الأولى في تاريخ 18-21 أيار/مايو 2017 في حضور جمعيات بيئية وناشطين في قضايا المطامر الساحلية للنفايات وموانئ الصيادين، عُرضت خلالها قضايا الشاطئ وكيفية مجابتهها. ونُظّمت في أعقابها سلسلة من اللقاءات المناقسيّة تحضيراً لاختيار مجموعات ناشطة مخصّصة في الشاطئ فكانت هذه بداية لإطلاق "ائتلاف الشاطئ اللبناني". وهكذا نقلت تجربة الدالية وسعيها إلى الحفاظ على

الساحل كمساحة مشتركة في بيروت لتخدم اللبنانيين في صراعهم للحصول على حقوقهم على طول الساحل اللبناني.

استمرّت جهود ائتلاف الشاطئ اللبناني ببطء حتّى ثورة 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019 حين أُضيفت إلى القائمة الطويلة من المظالم التي طالبت بها الجماهير المتظاهرة. بالفعل، تحرّكت السلطة إذ أعلنت النيابة العامّة عن سلسلة من الإجراءات بخصوص الأملاك العامة البحريّة المعتدى عليها. يبيّن نزار صاغية في نشرة "المفكّرة القانونية" في تاريخ 12 أيار/مايو 2020 تزامن هذا الأخير مع انتهاء المهلة القانونيّة لتقديم طلبات معالجة المخالفات البحريّة وفق قانون 2017. بعدما تساهلت السلطة إزاء هذه الاعتداءات طوال عقود، باشرت تطبيق القانون وفرض استرداد الأملاك المُعتدى عليها، مع إلزام المسؤولين عنها بتسديد غرامات مضاعفة عن الفترة الماضية، فضلاً عن مُلاحقتهم بجرم الاستيلاء على الأملاك العامّة²⁵. يستمرّ صاغية في انتقاد القرار فيرى أنه استمرار للتراخي في التعامل مع احتلال الأملاك العامة البحريّة ويخالف مطالب الثورة ووعود السلطة باسترداد الأموال المنهوبة ومكافحة الفساد.

77 الفكر السائد للسلطات المركزيّة والمدينيّة ما زال يؤمن بالنموذج التموي الفوقي والإقصائي بتوجّهاته المجتمعيّة

وبالعودة إلى الحدود والسلطة، فإنّ مبادرة الحملة الأهليّة للحفاظ على دالية الروشة كممبر لمناصرة الحقّ العام تحطّت حدود العاصمة بيروت. وبغضّ النظر عمّا ستؤول إليه الإجراءات الأخيرة حول الأملاك العامة البحريّة، لا شكّ في أنّ مبادرة ائتلاف الشاطئ اللبناني كان لها الوقع الأكبر في توعية المجتمع حول استمرار التعامل "بالنموذج الذي فرضته الحرب والذي يقوم على تسليع الشاطئ، وعملياً على تحويله من مساحة عامة للجميع تندرج ضمن تصوّر معيّن للحياة المدينيّة

والسياحة، إلى سلعة تُوجَر وتُستثمر بغية تحقيق إيرادات مائيّة وتندرج في إطار الاقتصاد الريعي الذي تحكّم بلبنان طوال العقود الثلاثة الماضية“،²⁶

ملحوظات ختامية

مصدر كلمة ”الحدود“ ”حد“ بمعنى ”حاجز فاصل بين شيئين“²⁷. كانت إزمائية الحدّ الأساس في سلبّيات الحدود التي ناقشناها في هذا البحث، سواء كانت حدوداً دولية قسّمت البحار وقطعت الأنهار، أم حدوداً مدينيّة قسّمت أفراد المجتمع الواحد أم تلك التي فرضت هيمنة الشمال العالمي على مجتمعات الجنوب من خلال نمط تنمية اختزالي. ومن المؤكّد أنّ الإيكولوجيا والمشهد لا يشكّلان حلولا لتخطّي جميع هذه الحدود، لكنّ التواصل الذي تملّيه الإيكولوجيا ويفعله المشهد يساهم في تجاوز بعض من هذه الحدود وتخطّي سلبّياتها.

اختلفت صيغة التواصل في الأمثلة التي استعرضناها تبعاً لخصوصيّة المشهد، ومحدّدات المعالم الجغرافيّة المدينيّة، والتحدّيات البيئيّة، إلّا أنّ المشتركات كانت ذاتها: الجمع بين الإدارة البيئيّة السليمة، وتمتين تواصل مكوّنات المدينة مع بعضها ومع محيطها الحيوي، والنهوض بالمعطيات الحضاريّة والبشريّة بتعزيز هويّة المكان وتمكين المواطنّة؛ فالأنهار في صيدا، شريط إيكولوجي يعزّز تواصل الجبل والبحر، ويحقّق السلطة المحليّة على تخطّي الحدود الإداريّة. أما المشهد فهو التمثيل المرئي لهذا التواصل، والمجال الملموس لتطوير مساحة مجتمعيّة تشاركيّة، ومكان التقاء ذاكرة الماضي مع طموح المستقبل. تخطّي التأطير الإيكولوجي للمشهد حدود المدينة في مشروع الحزام الأخضر لمدينة أربيل، ليعزّز تواصلها مع محيطها الحيوي متجاوزاً بذلك تبعات فصل السلطة للمجمعيّن الحضري والريفي وما يلحقه من تهميش ودحض للعدالة المجتمعيّة. مكّنت خصوصيّة الطبيعة والذاكرة المجتمعيّة لموقع دالية الروشة المواطنّة الإيكولوجيّة، فجاءت مناصرة للأكثرية المهمّشة في مجابهة ذوي النفوذ ومحاسبة السلطة على انتهاك الحقّ العام وتسليع الشاطئ اللبناني.

كان الترابط والتنسيق أول المعطيات التي ناقشناها في مطلع هذا البحث. لذا من المجدي أن نختم بمناقشة بُعدين لهذا التواصل (Vogler and Jordan 2003): أولهما التكامل الرأسي لضمان التنسيق بين السلطة والمجتمع بما في ذلك التشاركية المجتمعية في وجه أحادية اتخاذ القرار من قبل السلطات المركزية والمحلية؛ والثاني التواصل الأفقي للتنسيق بين القطاعات المختلفة والوزارات مثلاً، لكن كذلك بين مجالات المعرفة البيئية والتنمية الاقتصادية لكسر حدود "الصوامع" العلمية، بما في ذلك الحواجز بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية والتخصصات المهنية.

بالإضافة إلى ذلك، كان التكامل الرأسي والتشاركية المجتمعية واضحين في منهجية مشروع صيدا ولموسين بفوقية السلطة واخترايتها في مشروع حزام أربيل الأخضر. وهنا يعود الخلل الأكبر إلى ضعف استيعاب القضايا البيئية وتقبل دور الإنسان كونه جزءاً لا يتجزأ منها. ورغم مرور ثلاثة عقود على طرح فكرة الاستدامة البيئية، يتجلى هذا الخلل في رؤية حكومات دول العالم الثالث، من ضمنها البلدان العربية، للبيئة وكأنها حزمة مشاكل تتطلب موارد بشرية ومادية لتسويتها؛ هذا بالرغم من الاتفاقيات العالمية البيئية الموقع عليها من قبل الدول العربية (Djoundourian 2011). كما يصعب على السلطة والمجتمع استيعاب تأثيرات ما يهدد البيئة على المستوى العالمي، مثل خطر الاحتباس الحراري وتناقص التنوع الحيوي، وهي في نظرهما تأثيرات بعيدة عن معاناة الناس في حياتهم اليومية. تُضاف إلى ذلك صعوبة استيعاب الظواهر البيئية لأنّ الفاصل الزمني الممتد بين المسببات وأثارها البيئية الملحوظة يعيق تقدير خطورة التغيير الحاصل من قبل غير الاختصاصيين. كمثال، تراكمات تلوث الهواء التي ساهمت عبر العقود في الاحتباس الحراري وتغيير مناخ الكرة الأرضية. تؤدي صعوبة الاستيعاب إلى اللامبالاة والإحباط، فلا يستثمر الأفراد ولا الحكومات في القضايا البيئية من منطلق أنّ أي سياسة أو إجراء يهدف إلى مواجهة التحديات البيئية يجب أن يأخذ في الاعتبار رغبة الإنسان ودوافعه وقيمه، فتصبح الحاجة ملحة لتوضيح تحديات التغيير البيئي ووقوعها على المجتمعات والأفراد من خلال حوار أعمق وأكثر انفتاحاً يواكب تعاون المجتمع البحثي وصانعي السياسات

والمجتمع؛ وهذا هو دور الثقافة الإيكولوجية، أحد التوجّهات المعمول بها لتنمية الوعي البيئي المجتمعي (Hautecour 2016). يتطرق صعب (2021) إلى الموضوع من خلال مقارنة بين محو الأمية ومفهوم جديد هو "محو الأمية البيئية"، فيعزو أهمية الأول إلى تأمين التواصل بين البشر، أما الثاني فيهدف إلى تحفيز حسن التواصل بين البشر والطبيعة. وفي وقت تبنت دول عربية عدّة الاستدامة البيئية في المناهج الدراسية، تبقى فاعلية ذلك محدودة لأنّ حال البيئة هي ذاتها حال البحث العلمي الذي تُسيب مساعيه قلّة الاستثمار وانعدام التنسيق بين "المؤسّسات العلميّة المجزأة" (Hanafi and Arvanitis 2016). كما تفقّر البحوث البيئية إلى مشاريع ومبادرات تشرك المجتمع وتجسّد القيم الإنسانيّة. البيئية للنظريات العلميّة. وعليه، تبقى الأخيرة تجريدية بعيدة عن الواقع الثقافي للمجتمع. ويقدم مركز الحفاظ على الطبيعة في الجامعة الأميركية في بيروت مبادرات رائدة لإشراك المجتمعات المدنيّة والريفية في مواجهة التحدّيات البيئية في لبنان. من ضمن هذه المشاريع مشروع "بلدتي بيتني" الذي يجمع بين البيئة والاقتصاد المحلي والإرث الطبيعي والثقافي، ومشروع "دسترة" الذي يستخدم إمكانيّات الهاتف الجوّال المتاحة لدى الجميع لبناء قاعدة بيانات بيئية بتعاون المجتمع مع الأكاديميين²⁸. وعلى النهج نفسه، نشير إلى ممارسات ناشئة مثل "علم المواطن" و"علم الشارع" (Corburn 2005) التي تعتمد المشاركة الفاعلة للمجتمع بالاستقصاء والتحرّيات البيئية فتساهم ضمناً في تعزيز الوعي البيئي والثقافة الإيكولوجية. ويتفادى هذا النهج فوقيّة السلطات والنخبويّة الأكاديميّة في مجابهة تحديّات القرن الحادي والعشرين. باختصار، هذه الأنماط التشاركيّة لخلق تواصل فكري وفعلي بين التخصصات والجمهور تساهم في إغناء الدراسات البيئية بأبعاد مبتكرة وخياليّة مجتمعيّة، لكنّ تحقيق ذلك يتطلّب بعض التحوّلات في طرائق تناول الموضوعات البيئية والسعي إلى إيجاد أنماط خلاقية لمجابهة تحديّات الاستدامة، وهو الشرط الثاني لتنفيذ فعّال لسياسة بيئية، التنسيق الأفقي.

أما التنسيق الأفقي فيرتكز على التعاون عبر حدود الاختصاصات المهنيّة والعلميّة لتكون الأساس لرؤى وتجارب واختصاصات مدمجة (Sarmiento and Frolich 2020). كما أنّ هذا التنسيق ضرورة بسبب تموضع "البيئة"

عبر مجالات عديدة من المعرفة (Neimanis et al. 2015). لذا من الضروري تعاون الاختصاصات في الأوساط الأكاديمية، وتعاون الأخيرة مع المؤسسات الحكومية على اختلافها والمنظمات غير الحكومية، المحلية منها والعالمية، لمواجهة التحديات المجتمعية والبيئية في العالم العربي. يُعدّ برنامج البحث الدولي "Future Earth" الذي أُطلق في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو 20+) مثالاً جيداً عن مستقبل ما بعد الاختصاصات يهدف إلى خلق معرفة مستحدثة لمواجهة تحديات التغير البيئي العالمي وتحديد فرص الانتقال إلى عالم مستدام. ثمة أيضاً المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (Lofmarck and Lidskog 2017)، وعمل "المنظمات الحدودية" للحكومة البيئية الساعية إلى مجابهة التحديات الكوكبية (Gustafsson and Lidskog 2018).

يبقى الصراع قائماً بين سلوكية المنظور الإيكولوجي المتعاطف مع المفهوم الأوسع للبيئة، إيماناً بأن المجتمعات البشرية جزء لا يتجزأ من النظم الطبيعية، ومنظور معاكس تجزيئي اختزالي يعتمد الحلول التكنولوجية لمجابهة التحديات البيئية (Oriordan 1976). تعاني المجتمعات المدنية في العالم العربي من تبعات عقود من السلوكية الثانية انعكست في تدني الصحة العامة لسكانها وحرمانهم من بيئة سليمة وحياة ذات جودة. تُمثل تحركات الحملة الأهلية للحفاظ على دالية الروشة مثلاً واضحاً عن الوعي المجتمعي بالحاجة إلى التواصل مع الطبيعة، كون هذا التواصل حقاً من حقوق سكان المدينة. ووعياً منها بأهمية الطبيعة في المدن، خصّصت منظمة الصحة العالمية معيار تسعة أمتار مربعة من المساحة الخضراء للفرد كحدّ أدنى بهدف تحسين الصحة البدنية والنفسية لسكان المدن²⁹. وأكدت المنظمة ضرورة أن تكون هذه المساحات متاحة للجميع بلا تمييز، بمعنى أن يضمن توزيعها سهولة الوصول إليها من مختلف أرجاء المدينة.

تكرّست أهمية معايير منظمة الصحة العالمية للمساحات الخضراء مع ما فرضه وباء كورونا من واقع اقتصادي واجتماعي مريع يعزوه العلماء إلى تزايد وقع بصمتنا على الطبيعة. وكان لهذا التزايد الأثر الأكبر في تغيير نهج انتقال الأوبئة وانتشارها، فتحول الوباء إلى جائحة كونية تهدد الوجود البشري وتتحدّى

إمكانيات العلوم في مجابتهها. بحسب مؤتمر المنتدى العربي للبيئة والتنمية (2020)، جاءت معاناة العالم العربي من الجائحة مضاعفة بسبب إهمال السلامة البيئية من جهة وضعف أنظمة الرعاية الصحيّة من جهة أخرى؛ ورد ذلك على لسان رئيس مجلس الأمناء للمؤتمر، عدنان بدران، مشيرًا إلى ضرورة التنسيق بين وزارات الصحّة والبيئة في المنطقة العربيّة من باب تأكيد ”أهميّة الترابط بين الصحّة البشريّة العامّة والبيئة الطبيعيّة، وذلك في إطار التعاون الإقليمي“ (المصدر السابق).

الهوامش الختامية

- 1- تتراوح نسبة سكّان المدن إلى إجمالي سكان الدولة بين أعلى نسبة 100 في المئة في الكويت وأدنى نسبة 70.47 في المئة في العراق <https://www.statista.com/statistics/806325/urbanization-in-the-arab-world-countries>
- 2- جاء ذكر هذا التقسيم في ”تقرير برانديت“ الصادر عن اللجنة المستقلة المعنية بقضايا التنمية الدوليّة للعام 1980 إلى معالجة الفروق الاقتصاديّة بين دول الشمال الجغرافي الغنيّة ودول الجنوب الجغرافي النامية (من إفريقيا، وأميركا الجنوبيّة والعديد من الدول الآسيويّة). <https://www.arab-reform.net/ar/publication>
- 3- يحلّل الأطلس حجم الطلب على الموارد، أي البصمة الإيكولوجيّة، والإمدادات المتوقّرة، أي القدرة البيولوجيّة، بمقياس ”الهكترات العالمية“، وذلك لإلقاء الضوء على محدوديّة الموارد في البلدان العربيّة من حيث قدرة المنظومات الطبيعيّة على التجديد والاستدامة (المنظمة العربيّة للبيئة والتنمية 2012).
- 4- كمثال ”الحمى“، ممارسة مجتمعيّة نشأت في الجزيرة العربيّة بهدف الحفاظ على ديمومة المراعي الطبيعيّة، والتي ما زالت حيّة في بلاد المشرق. أخذت المنظمة العالميّة للحفاظ على الطبيعة (IUCN 2010) بفكرة الحمى كمثال حيّ عن التشاركيّة المجتمعيّة للاستدامة البيئيّة. مثالٌ آخر هو برك تجميع مياه الأمطار في الريف اللبناني وغيرها من الممارسات التقليديّة المتجاوبة مع المحددات المناخيّة وشحّة الموارد المائيّة وهي أمثلة رائعة من تراثنا، تجسّد مبادئ الاستدامة البيئيّة التي يروّج لها العالم اليوم.
- 5- الاتفاقية الأوروبيّة للطبيعة ترجّح استعمال ”طبيعة“ عوضًا عن ”مشهد“.

<https://rm.coe.int/CoERMPublicCommonSearchServices/DisplayDCTMContent?documentId=09000016802f3f69>

7- تُسنتنى من ذلك الجهود المميّزة لبلديّة أبو ظبي للتخضير المستدام (<https://masdar.ae/>)
8- كذلك جهود أمانة الرياض (<https://www.ar/masdar-city/the-city/sustainability>)
(riyadhgreen.sa).

8- اقترح مشروع الحزام الأخضر من قبل المخطّط التوجيهي لمدينة أربيل 2030 والمهيأ من قبل مكتب دار الهندسة (<https://www.dargroup.com/>)

9- الحزام المدني الأخضر، مكتب خطيب وعلمي 2009.

<http://www.khatibalami.com/>

10- نفذ نظام البعث إبادة جماعيّة للأكراد في العام 1988 وما عُرف لاحقًا بالأنفال، تدمرت بسببها قرى عدة في محيط أربيل فشكّلت أول موجة نزوح من الريف الكردي نحو مدنه.

11- يعرف الحق العام بأنه "الاهتمام المشترك للمجموعات المتعايشة بعضها مع البعض الآخر، التي تفوق في سياقات معينة المصالح الفرديّة أو الخاصّة" (فواز 2014).

12- حدّد تفصيل سكان صيدا أثناء المشروع كالتالي: 82 في المئة مسلمون سنة، و8 في المئة مسيحيون عرب، و10 في المئة مسلمون شيعة.

13- هويدا الحارثي اختصاصيّة التراث الحضاري ومنسّقة الفريق، وجاد شعبان وكنج حمادة وإيلينا سرور خبراء الاقتصاد والحكمة، وعمر عبد العزيز الحلاج وجوليا غواندولي خبيرات البنى التحتية المدنية، وجاله مخزومي وسلوى الصباغ خبيرتا المشهد والإيكولوجيا والبيئة.

14- <https://arab.org/directory/shajar-w-bashar/>

15- <https://lilmadinainitiative.wordpress.com/>

16- أعلنت وزارة البيئة أنّ موقع دالية الروشة أدرج على قائمة الصندوق العالمي لمراقبة التراث من بين 50 موقعًا عالميًا (<http://www.moe.gov.lb/>)

17- "الدالية - الروشة: قطع أرزاق من قطع طريق الميناء" جريدة الأخبار 4 تموز 2014.

18- <https://dalieh.org/ar/about>

19- كتّيب الدالية، الحملة المدنيّة للحفاظ على دالية الروشة.

<https://dalieh.org/assets/booklet-en.pdf>

20- World Monuments Fund, <https://wmf.org.uk/about/>

21- البيان الصحافي للحملة الأهليّة للحفاظ على دالية الروشة يوم 31 أيار/مايو 2017 .

22- استغلّت ظروف الحرب فلم تصدّق على المرسوم الهيئات المعنية ولم يُنشر في الجريدة الرسمية، وبالتالي حُرّم المواطنون من ممارسة حقّهم الدستوري لمعارضته.

<https://legal-agenda.com/> -23

24- وزارة الأشغال العامة والنقل، نشرة رقم 158 نقلاً عن المفكرة القانونية.

<https://www.legal-agenda.com/article.php> -25

26- المصدر السابق.

<https://www.almaany.com/ar/> -27

AUB-Nature Conservation Center <https://aub.edu.lb/natureconservation/> -28

29- منظمة الصحة العالمية

<https://www.who.int/sustainable-development/cities/health-risks/urban-green-space/en>

البيئيوجغرافيا

Bilchitz, David and Landau, David, eds. 2018. The Evolution of the separation of powers: between the global north and global south. London: Edward Elgar Publishers.

Blumberg, Rae Lesser and Cohn, Samuel, eds. 2016. Development in crisis. Threats to human well-being in the global south and global north. London: Routledge.

Brandt, Jesper and Vejre, Henrik. 2004. Multifunctional Landscapes: Theory, Values and History. Southampton: WIT Press.

Dedeoglu, Cagdas and Dedeoglu, Cansu. 2020. "Information infrastructure and the future of ecological citizenship in the Anthropocene". In Social Sciences 9(1), 1-17.

Corburn, Jason. 2005. Street Science. Cambridge, MA: MIT Press.

Djoundourian, Salpie. 2011. "Environmental movement in the Arab World".

Environmental Development and Sustainability 13, pp. 743-758.

Egoz, Shelley, Makhzoumi, Jala and Pungetti, Gloria, eds. 2011. *The Right to Landscape: Contesting Landscape and Human Rights*. London: Ashgate.

Elasha, Balgis. 2010. *Mapping of Climate Change Threats and Human Development Impacts in the Arab Region*. United Nations Development Program. Regional Bureau for Arab States.

El-Zein, Abbas, Jabbour, Samer, Tekce, Belgin, Nuwayhid, Iman, Khawaja, Marwan, Tell, Tariq, Al Mooji, Yusuf, De-Jong, Jocelyn, Yassin, Nasser and Hogan, Dennis. 2014. "Health and ecological sustainability in the Arab world: a matter of survival". *The Lancet* 383, pp. 458-476.

ENPI CBCMED. 2007. *Cross-Border Cooperation in the Mediterranean*. Accessed July 29, 2020. <http://www.enpicbmed.eu/>

Esteva, Gustavo, Babones, Salvatore and Babcicky, Philip. 2013. *The Future of Development. A radical manifesto*. Bristol, Policy Press.

Farina, Almo. 2010. *Ecology, cognition and landscape: Linking natural and social systems*. New York: Springer.

Gustafsson, Karin and Lidskog, Rolf. 2018. "Boundary organizations and environmental governance: Performance, institutional design and conceptual development". In *Climate Risk Management* 19, 1-11.

Hanafi, Sari and Arvanitis, Rigas. 2016. *Knowledge production in the Arab World: the impossible promise*. London: Routledge.

Hautecoeur, Jean-Paul. 2016. *Ecological education in everyday life: ALPHA 2000*. Toronto: University of Toronto Press.

IUCN 2010. "Al Hima: A way of life". International Union for the Conservation of Nature, Forum "Pursuing Supranational Solutions to the Challenges of

Carrying Capacity”, May 16-18 2010, Jordan. Accessed August 2, 2020 <https://www.iucn.org/content/reviving-hima-wana-forum>

Klein, Naomi. 2014. *This Changes Everything. Capitalism vs the Climate*. New York: Simon Schuster.

Kothari, Ashish, Salleh, Ariel, Escobar, Arturo, Demaria, Federico, and Acosta, Alberto (eds.). 2019. *Pluriverse. A Post-Development Dictionary*. New Delhi, Tulika Books.

Lofmarck, Eric and Lidskog, Rolf. 2017. “Bumping against the boundary: IPBES and the knowledge divide”. *Environmental Science and Policy* 69, 22-28.

Macgregor, Sherilyn. 2014. “Only Resist: Feminist Ecological Citizenship and the Post-politics of Climate Change.” *Hypatia* 29 (3), 617–33.

Makhzoumi, Jala. 2021. “Beirut’s public realm and the discourse of landscape citizenships”. In T. Waterman, J. Wolf and E. Wall (eds) *Landscape Citizenships*. London, Routledge, pp. 182-204.

Makhzoumi, Jala. 2018. “Landscape architecture and the discourse on democracy in the Middle East”. In S. Egoz, K. Jorgensen and D. Ruggeri eds. *Defining Landscape Democracy: Perspectives on Spatial Justice*, 29-38 London: Edgar Publishers.

Makhzoumi, Jala. 2015. “The greening discourse: ecological landscape design and city regions in the Mashreq”. In R. Saliba eds. *Reconceptualizing Boundaries: Urban Design in the Arab World*, 63-80. London: Ashgate.

Makhzoumi, Jala. 2014. “Is rural heritage relevant in an urbanizing Mashreq? Exploring the discourse of landscape heritage in Lebanon”. In I. Maffi and R.Daher eds. *The Politics and Practices of Cultural Heritage in the Middle East*, 233-252. *Positioning the material past in contemporary societies I.B.* London: Tauris.

Makhzoumi, Jala. 2002. "Landscape in the Middle East: An inquiry", *Landscape Research* 27, 3, 213-228.

Mignolo, Walter. 2012. *Local histories/global designs: Coloniality, subaltern knowledges and border thinking*. Princeton: Princeton University Press.

Mies, Maria and Shiva, Vandana. 2014. *Ecofeminism*. London, Zed Books.

Naveh, Zev and Lieberman, Arthur. 1994. *Landscape Ecology: Theory and application*. New York: Springer.

Neimanis, Astrida, Asberg, Cecilia and Hedren, Johan. 2015. "Four problems, four directions for environmental humanities. Towards critical posthumanities for the Anthropocene". *Ethics & the Environment* 20 (1), 67-97.

O'Riordan, T. (1976) *Environmentalism*. London: Pion.

Rockstrom, J., Steffen, W., Noone, K., Persson, A., Chapin, F., Lambin, E., Lenton, T., Scheffer, M., Folke, C., Schellnhuber, H., Nykvist, B., De Wit, C., Hughes, T., van der Leeuw, S., Rodhe, H., Sorlin, S., Snyder, K., Costanza, R., Svedin, U., Falkenmark, M., Karlberg, L., Corell, W., Fabry, V., Hansen, J., Walker, B., Liverman, D., Richardson, K., Crutzen, P. and Foley, J..2009. "Planetary boundaries: exploring the safe operating space for humanity". *Ecology and Society* 14 (2): 32.
<http://www.ecologyandsociety.org/vol14/iss2/art32/>

Sarmiento, Fausto and Frolich, Larry, eds. 2020. *The Elgar companion to geography, transdisciplinarity and sustainability*. Northampton: Edward Elgar Publishing.

Scherr, Lydia. 2018. "Climate Change impacts in MENA". *Echoing Sustainability in MENA*. Accessed July 26, 2020.
<https://www.ecomena.org/climate-change-in-mena/>

Shiva, Vandana. 2016. *Staying Alive. Women, ecology, and development*. Berkeley, Atlantic Books.

Solh, Leila (2012) “The politics of location and its impact on municipal amalgamation – The case of Saida and El Zahrani Union of Municipalities”. Master of Urban Planning, American University of Beirut (unpublished).

Wall, E. and Waterman, T., eds. 2018. Landscape and Agency. Critical essays. London: Routledge.

Waterman, T., Wolff, J. and Wall E. (eds). 2021. Landscape Citizenships. London, Routledge.

Vogler, John and Jordan, Andrew. 2003. “Governance and the Environment.” In Frans Berkhout, Melissa Leach and Ian Scoones eds., Negotiating Environmental Change: New Perspectives from Social Science, 58-137. Cheltenham, UK: Edward Elgar.

صعب، نجيب. 2021. ”محو الأمية المناخية والبيئية“. الشرق الأوسط، العدد 15377، الأحد 2012\1\3.

المنتدى العربي للبيئة والتنمية. 2012. ”خيارات البقاء. البصمة البيئية في البلدان العربية“. التقرير السنوي 5.

المنتدى العربي للبيئة والتنمية. 2016. ”التنمية المستدامة في مناخ عربي متغير“. التقرير السنوي 9.

المنتدى العربي للبيئة والتنمية. 2020. ”الصحة والبيئة في البلدان العربية“. التقرير السنوي 13.

اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. 2020. مستقبلنا المشترك. ترجمة محمد كامل عارف 1992. الناشر جمعية الاجتماعيين في الشارقة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2015. ”أهداف التنمية المستدامة“.

<https://news.un.org/ar/story/2015/09/236642>

برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2016. ”تقرير توقعات البيئة العالمية، جيو6-“. التقييم الإقليمي السادس لمنطقة غرب آسيا.



رامي فاروق ضاهر

أستاذ مشارك في كلية هندسة العمارة والبيئة المبنية في الجامعة الألمانية الأردنية، ومهندس معماري ممارس ومدير عام "تراث" للاستشارات الهندسية المعمارية والتصميم الحضري. عمل أستاذاً في قسم الهندسة المعمارية

والتصميم في الجامعة الأميركية في بيروت، وفي كلية الهندسة المعمارية في جامعة تكساس الزراعية والميكانيكية، وفي جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية. حاز ضاهر درجة الدكتوراه في الهندسة المعمارية من جامعة تكساس الزراعية والميكانيكية (1995)، وحصل على منحة فولبرايت التي أجرى من خلالها دراسات ما بعد الدكتوراه في جامعة كاليفورنيا، بيركلي (2001).

حصد ضاهر جائزة عبد الحميد شومان العربية المرموقة للباحثين العرب في دورتها الخامسة والثلاثين عن فئة العلوم الهندسية/حفظ وترميم المباني التاريخية. كما حصل أيضاً على جائزة المهندسين المعماريين العرب (2018) عن فئة "إعادة التأهيل" والاستخدام التكيّفي لمشروع هنغار الكهرباء التاريخي في عمان. تنظر أبحاث ضاهر ومنتشوراته المستمرة في سياسات وديناميكيات صناعة الأماكن العامة والحفاظ على التراث الثقافي؛ ومستويات فهم المكان؛ والتحوّلات الحضرية النيوليبرالية في المنطقة؛ وتعريف التراث الثقافي وحفظه وإعادة استخدامه على نحو تكيّفي وإدارته.

تفكيك حدود الإقصاء والمقاومة النقدية من الأسفل

رامي فاروق ظاهر

الاعتراض على حدود الإقصاء والاستغلال

تُظهر الكلمة المفتاحية القيمة والمهمة للدكتورة جاله مخزومي، بوضوح، العواقب والقيود والآثار الناجمة عن فرض أشكال مختلفة من الحدود (على سبيل المثال، حدود الإقصاء والفصل والاستغلال) على تصوّر واستخدام تعريف الموارد الطبيعية والثقافية وفهمها وحمايتها وارتباطها بالتنمية المجتمعية في المناطق الريفية والمدن في العالم العربي. وتحدّث هذه القيود والآثار في فترة حاسمة تتسم بتتّصل الدولة من مسؤولياتها في حماية الموارد الطبيعية والثقافية وضمان استدامتها في المستقبل.

في البداية، تستعرض مخزومي مفاهيم مختلفة للحدود. في الواقع، عملت الحدود الاستعمارية المفروضة في العالم العربي، من خلال آليات الهيمنة والسيطرة الإمبريالية، على استغلال الموارد والأشخاص، وقد كانت لذلك عواقب وخيمة استمرّت حتى اليوم. علاوةً على ذلك، وفي أجزاء كثيرة من العالم العربي اليوم، تُظهر الحدود القائمة بين المدن والمناطق الداخلية النائية التعدي الواضح للمدن والنمو الحضري غير المنضبط على المناطق النائية، وهو ما أدى إلى استغلال الموارد الطبيعية وتقليص البنية التحتية الخضراء وفرض قيود على الأراضي الزراعية، إضافةً إلى تقلص هذه الأخيرة المستمرّ بسبب التنمية المتقلّنة من الضوابط.

أمّا الشكل الآخر من أشكال الحدود التي تشير إليها مخزومي فيتمثّل في

حدود الإدماج والإقصاء الخفية داخل المدن اليوم في زمن المضاربة المفرطة على الأراضي وانتشار إعادة الهيكلة والتنمية الحضريّة النيوليبراليّة. ويؤدّي ذلك إلى بروز مناطق جغرافيّة تتّسم بانعدام المساواة داخل المدن، مع اتّساع الفجوات الاجتماعيّة والاقتصاديّة بين المجتمعات. وتتمثّل مظاهر هذا الترتيب المكاني المتزايد وانعدام المساواة في تقلّص المساحات العامّة بشكلٍ كبير، ونفض "الدولة" يدها من مجموعة واسعة من البنى التحتيّة الاجتماعيّة والماديّة (الإسكان الاجتماعي، والمياه، والكهرباء، وإدارة النفايات الصلبة، وما إلى ذلك) لصالح مقدّمي الخدمات من القطاع الخاصّ، وزيادة المضاربة على الأراضي، وانتشار نماذج التنمية القائمة على السوق، وخصخصة القطاع العام بشكلٍ عام. وتلفت مخزوني أيضًا إلى شكلٍ آخر من أشكال الحدود المتمثّل في الجغرافيا السياسيّة التي تقسّم الدول إلى "دول عالم أول" و"دول نامية"، وتفرض أشكال التنمية الغربيّة القائمة على الرأسماليّة المفرطة على حساب النظم البيئيّة وخصوصيّات السكان المحليّين ومجتمعاتهم.

77 لا يسعنا سوى التشديد أكثر على مساهمة الانخراط في المكان وأهميته ومستويات فهم المكان المختلفة في صنع القرار الذي يؤثر على ممارسات التخطيط والتنمية المكانيّة والبيئيّة

وأخيرًا، تنطرق مخزومي إلى مفهومٍ مثير للاهتمام للحدود، يُعنى بمجالات المعرفة، وكيفية تقسيمها على وجه التحديد إلى مجالات معزولة عن التخصصات الأكاديميّة (على سبيل المثال الهندسة، وعلوم البيئية، والتخطيط، والعلوم الاجتماعيّة). وتتجم عن هذه الحدود والانقسامات المفروضة آثارٌ سلبية على كيفية تنظيم/تنسيق التنمية المكانيّة والاجتماعيّة في العالم العربي داخل المناطق الريفيّة والحضريّة. في هذا الإطار، تدعو مخزومي إلى كسر الحدود الفاصلة بين هذه التخصصات المختلفة، لا سيّما بين العلوم الهندسيّة والبيئيّة من جهة، وبين الهندسة/التخطيط والعلوم الاجتماعيّة من جهة أخرى بغية التوصل

إلى فهم أفضل للمناطق الحضريّة والريفية والمجتمعات ذات الصلة، ومواردها الثقافيّة والطبيعيّة الملموسة وغير الملموسة.

فهم المكان واتخاذ القرارات المستنيرة وممارسات التنمية

يتجسّد الجزء الأكثر إثارةً في كلمة مخزومي في تركيزها على مستويات متنوّعة من الانغماس في المكان وفهمه، وكيف يتيح هذا الفهم، فضلاً عن الانخراط الحقيقي والفعلي في المكان، تعلّم ممارسات التخطيط المكاني وحماية الموارد الطبيعيّة والتنمية المستدامة، وكيف من شأنه التأثير أيضاً على السياسة العامّة. وقد بدا ذلك واضحاً أيضاً في الحالات الثلاث التي عرضتها مخزومي عن أربيل وصيدا وبيروت. وأشارت إلى أننا بلغنا في العالم العربي، من حيث البصمة البيئيّة، حالة الشلل منذ العام 1997. هذا الوضع الذي يُنذر بالخطر هو ببساطة نتيجة لنماذج التنمية التي لا تراعي البيئة، والتعدّي المستمرّ على الأراضي الزراعيّة والموارد الطبيعيّة القائمة بسبب النموّ الحضري غير المنضبط، فضلاً عن إعادة الهيكلة الحضريّة والتحوّلات النيوليبراليّة الحاليّة، وتتصلّ الدولة من مسؤوليّاتها في حماية البيئة وضمان استدامتها، والنقص الكامل في فهم الروابط بين الحقائق الملموسة وغير الملموسة، المتعلّقة بالمكان.

وتبرع مخزومي في تعريف المشهد باعتباره البُعد البصري للنظام البيئي، حيث تعطي الأولويّة أيضاً لفهم الأبعاد الثقافيّة/المجتمعيّة للمشهد المرتبطة بخصوصيّة كلّ من المشاهد الإقليميّة في الزمان والمكان. في هذا السياق، لا يسعنا سوى التشديد أكثر على مساهمة الانخراط في المكان وأهميّته ومستويات فهم المكان المختلفة في صنع القرار الذي يؤثّر على ممارسات التخطيط والتنمية المكانيّة والبيئيّة. ومن شأن مثل هذا الانغماس والمشاركة في فهم المكان أيضاً أن يُسهما في تحديد طبيعة التداخلات داخل هذه الأماكن. في هذا الإطار، يشكّل "المشهد الحضري التاريخي" مقاربةً ناشئةً ذات صلة، ترتبط بإدارة الموارد الثقافيّة والطبيعيّة في بيئات ديناميكيّة ومتغيّرة باستمرار. وتقوم هذه المقاربة على الاعتراف بوجود تصنيفٍ طبقي للقيم الطبيعيّة والثقافيّة، الملموسة وغير الملموسة، الدوليّة والمحليّة، الموجودة في أيّ مدينة، وتحديدّها والترابط بينها.

ووفقاً لمقاربة المشهد الحضري التاريخي، يتعيّن اعتبار هذه القيم نقطة انطلاقٍ في إدارة أيّ منطقة وتنميتها بشكلٍ شامل، مع التركيز على الدعائم الثلاث الخاصة بالتنمية المستدامة: الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة.

ثلاث شهادات: الاعتراض على تقلّص البنى التحتية العامّة الصديقة للبيئة والمساحات الاجتماعيّة الشاملة للجميع والمقاومة المستتيرة من الأسفل

أعتبرُ صدقاً، بصفتي ممارساً وأكاديمياً يعيش ويمارس عمله في العالم العربي، أنّ أروع ما تقدّمه مخزومي في كلمتها، والذي يُظهر أيضاً مساهمةً حقيقيّة في المعرفة من قبلها، يتمثّل في الربط المهمّ بين الجزء الأول من مقالتها حيث يطغى الطابع النظري أكثر، ودراسات الحالة الثلاث أو الشهادات من أرييل وصيدا وبيروت، وهو الأمر الذي يُظهر بوضوح أهميّة إقامة رابط بين الممارسة والأكاديميا في العالم العربي اليوم، فننقر إليه ونحتاج إليه بشدّة.

” عملت الحدود الاستعماريّة المفروضة

في العالم العربي، من خلال آليات

الهيمنة والسيطرة الإمبرياليّة، على

استغلال الموارد والأشخاص، وقد كانت

” لذلك عواقب وخيمة استمرّت حتى اليوم

ويتجلّى القاسم المشترك بين الحالات الثلاث في كونها توضح الوضع الوخيم القائم في العالم العربي، ليس فقط لجهة تقلّص البنى التحتية العامّة الصديقة للبيئة (بما في ذلك أحواض الأنهار والأراضي الزراعيّة)، والتعدّي على الفضاء العام الشامل وتقليصه، وتتصلّ أجهزة الدولة غير القانوني من المشاركة في الاستدامة والتنمية البيئيّة، بل أيضاً من حيث انعدام قدرة العديد من الهيئات الحكوميّة وحتى العديد من المخطّطين والمهندسين الممارسين على التوصل إلى فهمٍ نقديّ للمكان والتعرّف إلى طبقاته وأبعاده المختلفة (الملموسة وغير

الملموسة)، فضلاً عن فهم ومعاينة طبقته الطبيعيّة الأكثر هشاشة والمتمثّلة في الأراضي الزراعيّة وموارد المياه وأحواض الأنهار والتنوّع البيولوجي كجزءٍ من هذا الفهم الشامل.

77 في أجزاء كثيرة من العالم العربي اليوم، تُظهر الحدود القائمة بين المدن والمناطق الداخليّة النائية التعديّ الواضح للمدن والنموّ الحضري غير المنضبط على المناطق النائية 77

وتُشير أربيل إلى ظاهرة شائعة في المدن العربيّة، تتمثّل في التوسّع العمراني، والنموّ الحضري غير المنضبط، وازدهار المستوطنات العشوائيّة على حساب الأراضي الزراعيّة الخضراء والبنى التحتيّة، وأيضًا على حساب اختفاء التراث الحيّ المادّي وغير المادّي في الكثير من المناطق الريفيّة والنائية في المدن العربيّة. وبالنسبة إليّ، لا يكمنُ الأمر المثير للاهتمام في هذه الحالة في عدم تنفيذ "خطة" ورؤية الحزام الأخضر بسبب الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بل بالأحرى في الجهود الحثيثة والمثابرة من قبل عدد قليل من الممارسين المتفانين الواعين والمستنيرين لمواصلة المفاوضات مع السلطات المحليّة ونقل المعرفة والدراسة لها حول أخطار استخدامات الأراضي الزراعيّة والأنشطة الرعيّة والمجتمعات المحليّة المستفيدة في عمليّة التخطيط وإعطاء الأولويّة لاستدامة التراث الريفي ومساهمته العامّة في تحديد الهوية الوطنيّة.

أمّا الأمر الأكثر إثارة للاهتمام في حالة صيدا فلا يكمنُ فقط في المعارضة المستمرّة التي تُبديها المنظمات غير الحكوميّة المختلفة بشأن انعدام المساواة وعدم إمكانيّة وصول الشرائح الضعيفة من المجتمع إلى المساحات العامّة الخضراء والاجتماعيّة الشاملة، بل أيضًا في قدرة هؤلاء الباحثين/ات والمنظمات غير الحكوميّة والمجتمعيّة على التوصل إلى فهم أفضل لخصوصيّة

المكان عبر إدماج طبقات المكان الطبيعية المتمثلة في أحواض الأنهار والساتين المختلفة (وتنوعها البيولوجي) والاهتمام بها، باعتبارها وخصائصها غير الملموسة جزءاً لا يتجزأ ليس فقط من النظام البيئي الحضري للمدينة بل أيضاً من تراثها الثقافي.

من جهتها، تقدّم حالة بيروت مثلاً رائعاً عن الاعتراض العام والمستنير على إعادة الهيكلة الحضريّة النيوليبراليّة والتنظيم المكاني ومقاومتها، باعتبارهما يؤثّران على واجهة بيروت البحريّة وما تبقى من مجالها العام. بالنسبة إليّ، وكمواطن في المدن العربيّة، تُعدّ قضية "دالية الروشة" "متنفّساً من الهواء النقي" لا نجده كثيراً في العالم العربي اليوم. وما هو جوهريّ بالنسبة إلى هذا الاعتراض في هذه الحالة أنه قائم على مجالٍ عام نقديّ مستنير، ويتمتع بدرجةٍ عالية من الوعي بحقوقه المدنيّة الخاصّة بما في ذلك حقّه في المدينة وفي فضاءٍ عام شامل.

قراءات مقترحة

Collier, S. 2009. "Topologies of power: Foucault's analysis of political government beyond 'governmentality'", *Theory Culture Society*, vol. 26, no. 6, p. 78-108.

Daher, R. 2018. "Uneven Geographies and Neoliberal Urban Transformation in Arab Cities Today", *International Journal of Islamic Architecture*, 7:1, pp.29-35.

Daher, R. 2016. "Welfare Genocide: "Rentierism, Neoliberalism, & the Corporatization of the Public Section in Jordan " pp. 45-60, In *Neoliberal Governmentality and the Future of the State in the Middle East and North Africa*. Emel Akcali (ed.), Hampshire, UK: Palgrave MacMillan.

Dilworth, R. and Weaver, T. 2020. *How Ideas Shape Urban Political Development*, University of Pennsylvania Press, Philadelphia.

El-Sheshtawy, Y. 2008, “The great divide: struggling and emerging cities in the arab world”, in El-Sheshtawy, Y. (Ed.), *The Evolving Arab City*, Routledge, Oxfordshire, pp. 1-26.

Saksouk-Sasso, A. 2015, “Making spaces for communal sovereignty: the story of Beirut’s Dalieh”, *Arab Studies Journal*, Vol. 22 No. 1, pp. 296-319.



جليلة القاضي

مديرة أبحاث متفرّعة في مركز البحوث من أجل التنمية الفرنسي، وأستاذة التخطيط العمراني المتفرّعة في جامعات فرنسا. درّست في الجامعات الفرنسية والمصرية، وترأست قسم العمارة في الجامعة

الفرنسية في مصر بين العامين 2015 و2017. تركّزت أبحاثها الأكاديمية على الحفاظ على التراث العمراني والمعماري، وهي أيضاً ناشطة في هذا المجال، كما أنها عضوة في لجنة اليونسكو للحفاظ على التراث العمراني والمعماري الحديث في العالم العربي. عملت كمستشارة لمحافظة القاهرة في مشروع إعادة إحياء القاهرة الخديوية في الفترة بين 2014 و2018.

لها العديد من المقالات العلمية والكتب بلغات عدة: الفرنسية والعربية والإنجليزية عن العمران في مصر ودول العالم النامي والحفاظ على التراث في دول جنوب حوض البحر المتوسط، أهمّها “La cité des morts au Caire”، الصادر باللغة الفرنسية في العام 2001 والذي تُرجم ونُشر باللغة الإنجليزية من قبل الجامعة الأمريكية في العام 2007، ويُعدّ المرجع الوحيد عالمياً عن هذا الموضوع.

فضلاً عن كتاب “رشيد، النشأة، الازدهار، الانحسار”، باللغة العربيّة، والذي حرّرته مع مجموعة من الباحثين وحصل على جائزة منظمة المدن والعواصم العربية في العام 2000، وكتاب “Le Caire Centre en mouvement” الصادر في العام

2012 باللغتين الفرنسية والعربية عن IRD.

التنوع التايولوجي للحدود وتداعياته على المشهد جليلة القاضي

يأتي تعقيبي على المداخلة المهمة التي تتناول ثلاثية الحدود والإيكولوجيا والمشهد في إطار التنمية المستدامة وخصوصية المكان، بشكل نظري وتطبيقي، في ظروف انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2021 في دورته السادسة والعشرين في مدينة غلاسكو (21 تشرين الأول/أكتوبر - 12 تشرين الثاني/نوفمبر) المعروف أيضًا باسم COP26، لمناقشة قضايا البيئة وعلى وجه الخصوص قضية الاحتباس الحراري وتداعياتها. هذه القضية أصبحت تؤرق جميع الدول، ومع ذلك فشلت مرة أخرى في احترام تعهداتها بالإقلال من التلوث البيئي. ما زالت التزامات المناخ بعيدة عن الهدف المنشود أي الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى حدود 1.5 درجة مئوية، وهو طموح يبدو بعيد المنال على المدى المتوسط 2050 وربما لن يتحقق سوى في العام 2070. وفي وقت يرى بعضهم أنّ تعهدات تحقيق صافي الانبعاثات الصفري تفتح أفقًا للأمل، يرى بعضهم الآخر أنّ الجهود المبذولة غير كافية بينما تظهر كلّ يوم في بقاع متفرقة من العالم أماكن مهددة سواء من جراء تآكل المناطق الخضراء التي تمثّل رئة العالم بسبب التعديلات البشرية كما في غابات الأمازون في البرازيل، أم حرائق الغابات كما حدث في اليونان في الصيف الماضي، أم تآكل اليابسة كما في حالة جزيرة سان لويس في السنغال وسواها من الأمثلة التي لا تُعدّ ولا تُحصى، إذ تركز وسائل الإعلام على بعض الحالات الصارخة وتُهمّل أخرى أكثر خطورة لا نعلم عنها شيئًا.

وإذا كانت الأوضاع في العالم مثيرة للقلق، فمثيلتها في عالمنا العربي مثيرة للأسى كما أشارت الباحثة الدكتورّة جاله مخزومي طبقًا لتقارير الأمم المتحدة، خصوصًا تداعيات المشاكل البيئية على صحة المواطنين. كذلك أدت الحروب

والثورات التي نشبت خلال ربع القرن المنصرم في العراق وسوريا وليبيا واليمن إلى تدمير أوطان تُعدُّ مهدًا للحضارات القديمة، كالعراق وسوريا واليمن وليبيا، إضافةً إلى الثورات التي أجهضت كليًا أو جزئيًا كما في تونس ومصر والسودان، أو الكارثة البيئية التي تعرّضت لها بيروت. كلّ ذلك يجعل الحديث عن التنمية المستدامة والحفاظ على التنوّع البيئي نوعًا من الترف بالنسبة إلى الشعوب المكلومة والمقهورة، أو ضربًا من ”اليوتوبيا“ بينما تعيش تلك الشعوب في حالة من ”الديستوبيا“، أي كوابيس بيئية وعمرانية واجتماعية من العسير التنبؤ بنهايتها.

هذه الأوضاع لا تعني على الإطلاق عدم الاهتمام بتلك القضايا، إذ تقع في صلب التنمية بشكل عامّ والمستدامة بشكل خاصّ، والتي نطمح إليها من دون لفت النظر إلى أهميتها والعمل على الحثّ على الوعي إزاءها من خلال تأكيد دور منظمات المجتمع المدني في نشر هذا الوعي المفقود على أهميته الكبرى، ومثال لبنان خير دليل... بل ربّما كانت تلك الكوارث كلّها جرس إنذار يوقظ الحكام والشعوب لينطلقوا في إعادة التعمير على أسس سليمة تأخذ في اعتبارها المكوّن البيئي.

”ربّما كانت تلك الكوارث كلّها جرس إنذار يوقظ الحكام والشعوب لينطلقوا في إعادة التعمير على أسس سليمة تأخذ في اعتبارها المكوّن البيئي“

سأركّز في تعقيبي على مفهوم الحدود، بشكل خاصّ الماديّة منها في ارتباطها بالمشهد وتداعياتها الاجتماعية والثقافية. وهذا المفهوم هو أحد أضلاع الثلاث الذي اعتمدت عليه منهجية البحث، أي الحدود والإيكولوجيا والمشهد. بدايةً نلاحظ وجود تفاوتات كثيرة تتخطى تلك التي أشارت إليها الباحثة بين الغرب المتقدّم والعالم النامي. فبدلًا من أن تختفي الحدود والحواجز تدريجيًا، نجدها تزداد يومًا بعد يوم: بين الدول الأوروبية نفسها، وبينها وبين دول العالم النامي، وبين دول الوفرة ودول الندرة في المنطقة العربية، وبين دول الحضارات القديمة والدول

الناشئة (الأولى في أفول والثانية في انطلاقة حضارية في مجالات متعددة وعلى رأسها حرصها على الاندماج في المنظومة العالمية من خلال مشروعات تهدف إلى الحفاظ على البيئة الطبيعية وما تبقى لها من مواقع أثرية عمرانية وشواخص دينية)، وأخيراً بين المدينة الأم والإقليم وفي داخل المدن نفسها.

هذا وقد تنوّعت الحواجز المادية التي أصبحت تُشيد للحماية والعزل والإقصاء، وأحدث مثال على ذلك هو الحائط الذي تنوي بولندا تشييده على طول الحدود مع بيلاروسيا (سبعمئة كيلومتر) لمنع تدفق المهاجرين إلى أراضيها. وقبل ذلك شيدت الولايات المتحدة الأميركية حائطاً آخر لم يكتمل بعد، بدأ بناؤه في العام 2006 بطول 1300 كيلومتر بينها وبين المكسيك. وفي العالم العربي تجدر الإشارة إلى الحائط الذي شيدته إسرائيل بدءاً من العام 2002 على طول الخط الأخضر ليفصلها عن الضفة الغربية، والذي تخطى وظيفته كحاجز للفصل العنصري إلى أداة لضمّ مزيد من الأراضي في الضفة والقدس الشرقية. كما أدى إلى تشطي الأراضي الفلسطينية وغداً عاملاً أساسياً لتفسخ العلاقات الأسرية وتكدير الحياة اليومية للفلسطينيين واضعاً قيوداً متعددة على حركتهم ووصولهم إلى الخدمات الحيوية، ومرسّخاً منطق الانفصال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي تمارسه دولة الاحتلال منذ العام 1967. المثال الآخر من بغداد ويخصّ الحائط الذي شيد لفصل المنطقة الخضراء المحتلة من قبل قوات الاحتلال الأميركية في العام 2003 وبقية المدينة، ويضمّ داخله الوزارات المهمة التي أضيف إليها حالياً مبنى البرلمان. كما امتدّ هذا الحائط ليشمل الطريق المؤدي إلى المطار، وأحيطت الأحياء السكنية داخل بغداد بأسوار لفصل السكان عن بعضهم طبقاً لانتماءاتهم الدينية أو الإثنية. (مقدم، 2011، وفيلم بغداد، وقائع مدينة محصورة داخل حائط، للوران فان ديستوك ولوكاس مانجيه، 2016). وبالنسبة للإقصائي والانزالي نفسه تجدر الإشارة إلى مخيم عين الحلوة في صيدا، وهي المدينة التي تناولتها الباحثة كمثال لمشروع ناجح للحفاظ على البيئة وإتاحة الفراغ العام للجميع.

على مستوى آخر، توجد الحدود المادية التي تفصل بين تجمّعات الصفوة وبقية المدينة؛ فإلى جانب انفصالها المكاني في المدن الصحراوية الجديدة وعلى طول الطرق التي تربط بين المدن (حالة مصر)، هي محاطة بأسوار عالية ولها

بوابات يحرسها عناصر أمن يسمحون حصراً بمرور قاطنيتها وزائريهم. وهناك أيضاً المحاور السريعة والكباري العلوية التي تخترق المدن قاضيةً على التجانس العمراني والهويّة البصريّة وذاكرة المكان وسواها.

77 ثمة بارقة أمل تتمثّل في التجارب الإيجابيّة للحفاظ على البيئة وتنمية الوعي عند المواطنين والتشاركيّة بين العديد من الأطراف والحوار الخلاق

جميع تلك الأمثلة لأشكال الحدود والحواجز الماديّة تؤدي إلى تغيير المشهد الطبيعي أو العمراني من مواقع أثرية وأنوية المدن التاريخيّة وهي الأكثر هشاشة وتعرضاً للدمار، بل إنّ بعضها تمّ محوه تماماً أو هو في طريقه إلى الاندثار، من دون توثيق شامل يُذكر لتوريثه للأجيال القادمة بشكل افتراضي، وهو ما يُعدّ في الواقع محوّاً لذاكرة الأمم بجميع طبقاتها التي تراكت عبر العصور ومثّلت شخصيّتها العمرانية المتفرّدة والمميّزة. ومن الآثار السلبية لهذا المنهج، شعور السكّان بالاغتراب ومن ثمّ عدم الانتماء إلى الحي والمدينة ومن ثمّ إلى الوطن. ويتعرّز هذا الشعور أيضاً نتيجة تهميشهم وعدم إشراكهم في اتخاذ القرار، ما يؤدي في النهاية إلى لامبالاتهم وغياب وعيهم بأهميّة التراث المادي واللامادي والطبيعي، حينها يصبحون عاجزين عن أيّ فعل بل يصل الأمر إلى تبريرهم المستمرّ للتغيّرات التي تطرأ على محيطهم العمراني والطبيعي كنتيجة لهذا العجز. يُضاف إلى ذلك تواطؤ السلطة والمستثمرين والمطوّرين العقاريين، في ظلّ العولمة، داخل النظم الاستبداديّة في عالمنا العربي حيث يتخذ القرار بشكل فرديّ من دون السماح بأيّ نقاش مجتمعيّ، وغياب الديمقراطية والحوار، وتهميش دور الجمعيات الأهليّة، وتكميم المعارضة أو الزجّ بها في السجون، فضلاً عن التفاوتات الطبقيّة التي تتسع كلّ يوم... هذه كلّها تضع علامات استفهام على إمكان تحقيق أيّ تنمية مستدامة أو الحفاظ على التراث العمراني والطبيعي الذي يتعرّض كلّ يوم لانتهاكات وتدمير ممنهج كما في حالة مصر¹، أو دول أخرى في المنطقة.

رغم هذه الأوضاع المثيرة للإحباط، ثمّة بارقة أمل تتمثّل في التجارب الإيجابية للحفاظ على البيئة وتنمية الوعي عند المواطنين والتشاركية بين العديد من الأطراف والحوار الخلاق. هذه التجارب، ورغم محدوديتها، تقيّ ضروريّة وجديرة بالإشادة والنشر والتداول، وهذا ما فعلته الباحثة مشكورة في هذه الورقة.

الهوامش

1- أظهرت دراسة حديثة للجامعة الأمريكية بالقاهرة أنه تمّ تدمير ما يوازي 45 هكتارًا في ضاحية هليوبوليس نتيجة اقتلاع الأشجار وإزالة المناطق الخضراء من أجل توسيع الطرق وإقامة كباري علوية. وقد عانت المدن المصرية كلّها من حملات لإزالة الأشجار منذ العام 2014، ولم تفلح جميع الاحتجاجات على مواقع التواصل الاجتماعي في إيقافها. كما أدّى إنشاء طريق الفردوس في جبانة صحراء المماليك إلى إزالة عشرات من المدافن ذات القيمة في العام 2020، لأعيان مصر ورموز الحركة الوطنية ورواد الفنّ والأدب والشعر والمسرح. (انظر جلييلة القاضي، قصة مدينة الأحياء والموتى، من أين جاء هؤلاء التنتار الجدد. 26 تموز/يوليو 2020، almnassa.com). ومن المزمع إزالة نحو ثلاثة آلاف مقبرة لا تقلّ قيمة عمّا أزيل في العام الماضي من بينها مقبرة الملكة فريدة، الزوجة الأولى لملك مصر السابق فاروق. ومن الجدير ذكره أنّ مدينة الموتى في القاهرة هي جزء من القاهرة التاريخية المسجّلة كتراث عالمي في العام 1979.

البيبليوغرافيا

Baghdad Chronique d'une ville emmurée. 2016. documentaire de Laurent Van der Stock et Lucas Menget; Arte, 52min.

Moghadam. A., 2011, "Bagdad: l'urbanisme en situation de conflit."p.141-150, rapport d'information n° 5594 de J.-P. SUEUR, t2, Paris, Délégation à la prospective, Sénat.

Olivier Sanmartin. 2020; « Murs et Frontières » , dans; Abécédaire de la ville au Maghreb et eu Moyen Orient, dir.B. Florin, A. Madoeuf, O. Sanmartin, R.Stadnicki et F.Troin, edit. Presses Universitaires François Rabelais, Tours, France.



محمد أيت حمزة

أستاذ باحث في جامعة محمد الخامس في الرباط. حاصل على شهادة الإجازة (1975) ودبلوم المدرسة العليا للأساتذة (1976)، ودبلوم الدراسات العليا (1985) فالدكتوراه (1999) في الجغرافية في جامعة محمد الخامس

في الرباط. امتهّن التدريس والبحث في الكلية نفسها بين العامين 1980 و2007، ثم انتدب مديراً لمركز الدراسات التاريخية والبيئية في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بين العامين 2007 و2012، فمديراً لمركز دراسات السوسيوولوجيا والأنثروبولوجيا في المؤسسة عينها حتى العام 2016. عضو مكتب الجمعية الوطنية للجغرافيين المغربية، ثم أصبح رئيساً لها بين العامين 2007 و2012. هو أيضاً عضو مؤسس لمجموعة البحث والدراسات في جغرافية الأرياف، ومنسق وحدة الدكتوراه بين العامين 2001 و2007، وعضو مساهم في اتفاقيات بحث بين جامعة محمد الخامس وجامعات أجنبية (ألمانية، وفرنسية، وهولندية، وتونسية، وجزائرية). عضو المجلس الوطني الأعلى للماء والمناخ، والمجلس الوطني للبيئة، والمجلس الوطني لإعداد التراب، وخبير مستشار في الدراسات لدى منظمات وطنية ودولية. ساهم في دراسات ميدانية عدّة تهتمّ بتدبير الموارد المائية، والموارد الغابوية، والسياحة القروية، والتخطيط والإعداد الإقليمي والجهوي. أصدر دراسات ومقالات عدّة في مجالات علمية وطنية ودولية، فضلاً عن كتبٍ جماعية.

الحدود الإيكولوجية وتحديات التنمية المستدامة في المغرب

محمد آيت حمزة

المقدمة

تُعدّ مسألة التنمية المستدامة إحدى الإشكاليات التي تشغل بال المفكرين ورجال السياسة، خصوصاً بعد استفحال التدهور البيئي، وبعدها أصبحت التغيرات المناخية واقعاً معيشياً يهدّد حياة آلاف البشر بل الملايين منهم، ليس داخل البلدان النامية فحسب بل أيضاً في البلدان الصناعية المتقدمة.

بناءً عليه، تُعدّ الكلمة التي ألقته الدكتورة جاله مخزومي في المؤتمر الرابع للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية مفتاحاً من مفاتيح العلم النافع الذي لا يسعى فقط إلى بناء النظريات أو مناجاة العواطف، بل إلى المساهمة في تفعيل مفاتيح البحث لتكون في خدمة التنمية البشرية بأبعادها المختلفة؛ ففي كلمتها دعمت مخزومي عرضها بنماذج من واقع بلدان عربية تشكو من سوء تدبير بيئتها، رغم تباين ظروفها الجغرافية والسياسية. وإسهاماً مني في إغناء النقاش، أودّ أن أوسّع دائرة النقاش بالحديث عن الأبعاد الإيكولوجية في المغرب، ودور القرارات السياسية لاختبار مفهومَي الحدود والمشهد وقدرة صمودهما في ميادين مختلفة.

الإطار الإيكولوجي العام للمغرب

بعد الإخفاقات الكثيرة التي عرفها النموذج التنموي القطاعي، اقترحت الأجهزة الأممية المتخصصة مفهوم الحدود الإيكولوجية لشمولية التفاعلات التي تشهدها

المنظومة، إذ يؤدي إجهاد هذه الحدود وتجاوزها إلى كوارث واختلالات، من شبيهه التغيرات المناخية الحالية. واعتبرت أنّ التدخّلات البشرية المُثلى يجب أن تتفادى تجاوز تلك الحدود، وإلاّ عرّضت الأرض ومن عليها لكوارث يصعب التحكّم في مداها ونتائجها. إلاّ أنّ التاريخ أثبت أنّ حدود ما سُمّي بالإيكومين (écoumène) تتمدّد وتتكّمش حسب تطوّر الإنسان، وأنّ نظرية الحتمية الجغرافية التي تفرض انضباط السلوك الإنساني للطبيعة، قد تمّ تجاوزها بالنظر إلى قدرة هذا الأخير على الابتكار والتكيّف، سواء على مستوى التكنولوجيا أم السلوكيات، لتجاوز الصدمات والاختلالات التي تفرضها قوّة الطبيعة. معنى ذلك أنّ حلحلة الحدود الإيكولوجية أمرٌ وارد، وإن كانت مراعاة الحدود القصوى أمرًا ضروريًا لضمان الاستدامة الشاملة.

يُعدّ هذا الجدل العلمي مؤشّرًا صحيًا في حدّ ذاته لأنه ينبمّ عن الوعي بوجود الشيء وضرورة البحث عن البدائل لتفادي الهفوات التي قد يحدثها الفعل البشري، حتى يستديم التعامل الرحيم بين الطبيعة والإنسان، وهو الأمر الذي سنحاول الوقوف عنده، انطلاقًا من أمثلة مأخوذة من المغرب.

الحدود الإيكولوجية والصدمة الاستعمارية

يشغل المغرب موقعًا استراتيجيًا في أقصى شمال غربي إفريقيا، عند مقرن البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، وهو من البلدان النامية التي تعرف نموًا ديموغرافيًا مطّردًا، حيث انتقل عدد سكانه من 11 مليون نسمة في العام 1960 إلى حوالي 37.27 مليون نسمة في العام 2021، أي بكثافة معدّلها 81.4 نسمة/كلم². يتكدّس أزيد من 90 في المئة فوق أقلّ من 10 في المئة من المساحة الإجمالية، شمال خطّ وجدة/أكادير، بسبب تمرکز أهمّ التساقطات في هذا النطاق.

أفضى تركّز الأمطار هذا، بين الشواطئ الشماليّة وقمم سلاسل الأطلس، إلى تركّز الشبكة المائية والأراضي القابلة للزراعة. كما أتاح الانفتاح على البحر إقامة موانئ ومدن صناعية/تجارية، خصوصًا بعد انتقال ثقل الطرق التجارية

العابرة للصحاري من الداخل نحو الشواطئ خلال القرن السادس عشر. أدى ذلك إلى احتماء السكان بالشواطئ، حيث تتوفر الأراضي والمياه الضرورية للزراعة والغراسة، بينما تتلاشى الكثافات على السهول التي تهددها الفيضانات (سهل الغرب) والهضاب العليا التي لا يسمح شحّ التساقطات باستغلالها من دون اللجوء إلى الريّ.

77 ورت المغرب بعد الاستقلال إرثاً إيكولوجياً ثقيلاً، تميّز باختلال كبير بين نموّ سكانيّ سريع وتمركز جُلهم في المدن الشاطئية الكبرى

أما المجالات المنفتحة على المؤثرات الصحراوية التي تمثّل الجزء الأكبر من البلاد، وباستثناء الواحات وقعور الأودية حيث تتركز معالم الحياة، فيقلّ غطاؤها النباتي ليطرأ المجال للتربية الواسعة للماشية، لا سيّما منها التي تتحمّل العطش أو التي تُستخدَم في التجارة العابرة للصحراء. مجالّ صحراويّ تغيب فيه الزراعات إلّا ما كان من بعض الفجوات المرتبطة بوفرة المياه الأرتوازية التي تسمح نسبة ملوحتها بالاستغلال، وقد عرفت هذه المسارات التجارية تراجعاً مهولاً بعد استقرار البرتغاليين على الشواطئ وإقامة المرافئ التجارية.

خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبالنظر إلى موقعه الاستراتيجي، احتدّ التنافس الاستعماري على المغرب بين القوى الاقتصادية، آنذاك (إنجلترا، وفرنسا، وإسبانيا، والبرتغال، ثمّ ألمانيا وإيطاليا) بعد معاهدة مدريد في العام 1880، ومؤتمر برلين في العامين 1884-1885، والذي انتهى بتقسيم إفريقيا إلى مناطق نفوذ بين الدول المستعمرة؛ وقد عززت فرنسا موقعها بموجب مؤتمر الجزيرة الخضراء في العام 1906، ففرضت معاهدة الحماية على المغرب في العام 1912.

هكذا، وحتى قبل أن تبسط نظام الحماية على المغرب بأكمله، سمحت فرنسا لنفسها بالاستيلاء على وسائل الإنتاج الفلاحي، وهيأت لذلك الظروف اللازمة،

إذ أصدرت ثلاثة ظهائر¹ حول ملكية الماء، والغطاء الغابوي ونظم استغلال الأراضي الرعوية، ما ساهم في خلخلة المنظومة الاقتصادية السوسيوإقليمية القائمة (Bouderbala, 1969, 145).

• في 1 تموز/يوليو 1914 صدر ظهير بموجبه أصبح مجموع المجاري المائية السطحية والباطنية وكلّ المسطحات ملكاً للدولة، خلافاً لما كان سائداً في السابق حيث يخضع نظام استغلال الماء للعرف العشائري والشريعة الإسلامية؛ أي إعطاء الأولوية لسكان العالية على قاطني السافلة، والاستناد إلى الشريعة الإسلامية القائمة على الملكية المشاعة للماء. وقد زكى المشرع المغربي بعد الاستقلال هذه الوضعية بموجب قانون 95-10.

• في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1917 و 4 آذار/مارس 1925 صدر ظهيران بموجبهما بسطت الحماية سيطرتها على الأراضي الغابوية، وأدمجتها ضمن ممتلكات الدولة، حيث لا يُسمح للأهالي المجاورين للغابة سوى بحق الانتفاع (الرعي وجمع الأخشاب الميتة). بينما فُوض أمر تطبيق هذه القوانين إلى إدارة خاصة بالملك الغابوي تحت اسم إدارة المياه والغابات².

• بموجب ظهير 27 نيسان/أبريل 1919 أضحى أراضي الجموع³ تحت وصاية وزارة الداخلية، وتقدر بـ 12 مليون هكتار أي ما يعادل ثلث الأراضي القابلة للاستغلال بالزراعة والرعي، وتهتم هذه الأراضي حوالى 4631 عشيرة (قبيلة) فيها 2.5 مليون منتفع.

في السياق نفسه، وبعدها بسط المعمّر سيادته على عوامل الإنتاج (الماء والأرض والغابة) تمّ تفويت مليون هكتار من الأراضي الزراعية على المعمّرين (الاستعمار الرسمي) بينما تمّ الاستحواذ على 900000 هكتار عن طريق الاستعمار الخاصّ (الشراء) (Gadille, 1955 ; 1957). ولتأمين هذه الأراضي، عمل المعمّر على تدشين أوراش لبناء سدود كبرى وتنظيم الريّ وإدخال تقنيات زراعية عصرية، سواء على مستوى الري والحرث أم إنتاج مزروعات جديدة تلبي حاجيات الأسواق الأوروبية التي أصبحت تشكو من الخصاص بعد الحرب.

أسفرت هذه التدخّلات العنيفة عن حرمان العديد من الأهالي مصادرَ رزقهم (الماء، والأرض، والغابة)، ما دفع بحشود من السكّان إلى مغادرة قراهم ليعملوا كأجراء فلاحين داخل مزارع المعمّرين أو كعمّال في المدن الناشئة.

77 بعد الإخفاقات الكثيرة التي عرفها النموذج التنموي القطاعي، اقترحت الأجهزة الأممية المتخصصة مفهوم الحدود الإيكولوجية لشمولية التفاعلات التي تشهدها المنظومة

أدى ذلك أيضًا إلى ظهور دوائر فلاحية عصريّة في السهول الأطلسية المسقيّة (تادلة، ودكالة، والغرب، والحوز، وساييس، وسوس) حيث تمّ تجاوز الحدود الإيكولوجية التقليديّة، بالاعتماد على تقنيّات فلاحية حديثة، ومنتجات تسويقيّة تلبي حاجيات الأسواق الخارجيّة. أفضى ذلك إلى ازدواجية القطاع الفلاحي وخلق تبعيّة مزدوجة، أضحى المغرب بموجبها مُصدّرًا للمواد الفلاحية كالحوامض والبواكير⁴ ومُستوردًا للحبوب، وهو تحوّلٌ ظهرت معالمه على المشاهد الزراعية.

الحدود الإيكولوجية ومسألة التنمية بعد الاستقلال

ورث المغرب بعد الاستقلال إرثًا إيكولوجيًا ثقیلاً، تميّز باختلال كبير بين نموّ سكانيّ سريع وتمرکز جُلهم في المدن الشاطئية الكبرى⁵، ما تطلّب تعبئة كثيفة للموارد ضمانًا للأمن الغذائي والاجتماعي، وتوفيرًا للعمل والصحة والتربية والرفاه، وتلبيةً لحاجيات مجتمعٍ انفتح على الاستهلاك والأسواق العالمية. كما تطلّب الاقتصاد الناشئ توفير الضروريات من مصادر الطاقة والمواد المصنّعة، وتعزيز القدرة الشرائية للسكان. ولضمان ذلك، عملت الدولة على رأسمالة الإرث الكولونيالي لا بل عززت توجهاته، إذ جنّدت جميع الطاقات لتجعل من البلاد دولة ذات اقتصاد حديث يقوم على:

- تعزيز مكانة الفلاحة التسويقية لدعم الصادرات وتعزيز المداخيل من العملة الصعبة.

- خلق فرص عمل مستقرة لمجابهة حاجيات السكان المتزايدة والرفع من قدراتهم.

- تعزيز العرض المغربي في الأسواق السياحية العالمية لاستدرار العملة الصعبة.

- تقوية الصناعة وتنويعها (دعم الصناعات الفلاحية والتركيبية والكيميائية، وإدماج الصناعات الإلكترونية).

” للحدود الإيكولوجية دورٌ في تحديد

معالم المَشاهد الجغرافية من دون

أن ينفي ذلك أن للإنسان قدرةً على

تصحيح الأوضاع وتوجيهها “

هكذا، ومن دون مراعاة الحدود الإيكولوجية الطبيعية، خطّط المغرب لبرنامج طموح يروم إصلاح مليون هكتار من الأراضي الفلاحية وسقيها، عبر بناء أكثر من 148 سدًا كبيرًا و200 سد تلي⁶، في حين لم يكن يتجاوز عدد المنشآت الموروثة عن فترة الحماية 11 سدًا، وهو ما رفع كمية المخزون المائي القابل للاستغلال إلى أكثر من 18.5 مليار متر مكعب في السنة. ودعمًا لهذا المجهود وبعد تراجع التساقطات، استُغلت الفرشات المائية، بالاعتماد على الطاقة الأحفورية والطاقة الشمسية والريحية⁷، ما مكّن من إضافة مخزون مؤكّد للمياه الجوفية قدره حوالي 3.9 مليارات متر مكعب، أي 20 في المئة من الاحتياطي العام (130 فرشة منها 32 عميقة و98 سطحية). من شأن ذلك أن يضمن قرابة 700م³ لكلّ شخص في السنة، في حين قُدّرت هذه العتبة بـ1700م³/شخص/سنة، خلال نهاية الستينيات من القرن الماضي، ما يزكّي مستوى الإجهاد الذي مورس على هذه الموارد وما زال يُمارَس، وينبئ بالتوجّه نحو وضعيّة كارثية (Belamari F. 2006).

وُجّهت هذه الموارد نحو الريّ وتلبية حاجيات السكان والماشية والصناعة، إضافةً إلى السياحة التي أضحت قطاعاً ذا أولوية في اقتصاد البلاد منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي. وقد مكّن ذلك من تمديد رقعة مناطق الاستغلال نحو مجالات ظلّت إلى حدّ الآن تُستغلّ بشكل رحيم، مثل المناطق الجبلية التي انتشرت فيها مغارسُ الورديات وزراعة البطاطس والزعفران وإنتاج اللحوم بطرائق كثيفة. كما انشرت الزراعات في اتجاه المجالات الصحراوية القاحلة، كالطاطم في الداخلة مثلاً، والبطيخ الأحمر والأصفر في واحتي تافاللت ودرعة ومنطقة وادي النون، بالنظر إلى الظروف المناخية والإمكانيات التي يوفرها الاعتماد على تقنيات السقي الحديثة (الضخّ والتقطير)، وإن كان معظم المستثمرين هم من غير المحليين، وهو ما زاد من الإخلال بالتوازنات الإقليمية الهشة أصلاً.

الحدود الإيكولوجية وأزمة التنمية المستدامة

كباقي الدول، لم يستطع المغرب الانفلات من الاختلالات المناخية التي يشهدها العالم، إذ سجّل عجزاً في التساقطات قُدّر بما بين 30 و44 في المئة خلال العقود الأخيرة خصوصاً في المحطّات الجنوبية، في وقت قُدّرت نسبة تزايد استهلاك المياه بـ43.4 في المئة بين العامين 2014 و2030 (Daoud 2014, D.). هذا الواقع دفع بالعجز ليلبغ 2.3 مليار م³ في أفق العام 2030 (El Ajhar et al, 2018)، وسيزداد التنافس بين المدن والبوادي وبين الاستعمالات (فلاحة، وصناعة، وسياحة، واستهلاك منزلي⁸) في وقتٍ شحّت الأمطار بنسبة تثير الدهشة، وازداد تلويث الفرشات والمسطّحات المائية بفعل المقذوفات من المواد الكيميائية المستعملة في الصناعات وفي الفلاحة، وهو ما فرض انتداب مجلس أعلى للماء ووضع سياسةٍ أُسندت تطبيقها إلى مؤسسات عليا، ترمي إلى:

• تحويل مياه بعض الأحواض التي تعرف فائضاً في النطاق الشمالي من المملكة نحو وسطها (من أحواض سبو، وأبي رقرق، وأم الربيع نحو الدار البيضاء، ودكالة والحوز).

- معالجة المياه العديمة التي تُلغظها المدن الكبرى وإعطائها حياةً جديدةً بعد إعادة تدويرها من خلال أكثر من 38 محطة تُقدَّر سعتها بـ160000 م³/يوم.
 - وضع برنامج طموح لتحلية مياه البحر (قانون الماء 15-36 آب/أغسطس 2016) وتغذية الفرشات الباطنية المتضررة، حيث تمّ إلى حدّ الآن تشغيل محطات عدّة في كلّ من الحسيمة، والعيون، وشتوكة/أكادير، والجديدة/الجرف لوفر، وبذلك دخل المغرب مرحلة جديدة في ميدان تديير الماء.
 - العمل على تغيير سلوكيات السكان بتحفيزهم على اقتصاد الماء بتطبيقات تقنيّات حديثة في الري وتحسين مردودية شبكة التوصيل والتوزيع.
 - تطبيق سياسة التسعيرة المتدرّجة حسب عتبات الاستهلاك لتفادي المساس بأسلوب حياة الطبقات الفقيرة.
- أخلص إلى القول، إنّ للحدود الإيكولوجية دورًا في تحديد معالم المشاهد الجغرافية، من دون أن ينفي ذلك أنّ للإنسان قدرةً على تصحيح الأوضاع وتوجيهها إذا ما توفرت الإرادة والإمكانيّات.

الخاتمة

دأب بعض الباحثين منذ أمدٍ بعيدٍ على الانتصار للحميّة الطبيعيّة بخصوص تحديد سلوكيات الإنسان وأنشطته، بينما انتصر آخرون لتفسير تباين أنماط العيش بمحاولات التكيّف التي يُبديها بنو البشر كلّما اشتدّت بهم الحال. وذهب بعضهم الآخر إلى تغليب الثقة في قدرة الإنسان على الإتيان بالحلول المناسبة عندما نشدّ به الأزمات.

وقد تبيّن من خلال ما ذُكر أعلاه، أنّ للحدود الإيكولوجيّة دورًا حاسمًا على مستوى ما تُوقّره من المؤهّلات وما تساهم به تيسيرًا للاستغلال الاقتصادي في ظروف مُثلى، إلّا أنّ شحّ المؤهّلات وما يسبّبه من إكراهات قد لا يعني النهاية،

بل يمكن أن يفضي إلى شحذ العزائم وتجنيد الطاقات بحثًا عن البدائل عند الضرورة رغم ما يترتب عليه ذلك من تكلفة.

الهوامش

- 1- في المغرب، تُطلق كلمة "ظهير" على القوانين الرسمية التي تُصدرها الدولة. وتُجمع كلمة "ظهير" على صيغة "ظهائر".
- 2- بموجب قانون سنة 1976، سُمح للجماعات المحليّة باستغلال الريع الغابوي، شريطة استثمار 20 في المئة من المداخيل في تطوير الإنتاج.
- 3- تُقدّر مساحة أراضي الجموع في المغرب بحوالي 15 مليون هكتار، وتسمّى أيضًا أراضي سلالية. وينوب عن السكان في تديرها كلّ من وزارة الداخلية ونواب أراضي الجموع. وتُستغلّ، بالإضافة إلى الرعي، في بعض الزراعات عن طريق الكراء للأمد الطويل أو المتوسط.
- 4- تطلق كلمة "البواكر" على الحُضْر التي تُجنى بصفة مبكرة.
- 5- انتقل عدد السكان من 11.6 مليونًا في العام 1960 إلى حوالي 33.4 مليونًا في العام 1914، في حين انتقلت نسبة السكان الحضريين من 29.1 في المئة في العام 1960 إلى 51.4 في المئة في العام 1994، وإلى أكثر من 60.4 في المئة في العام 2014، ما تسبّب في نمو الحاجيات الديمغرافية وتنوّعها.
- 6- رغم أنّ سدودًا أخرى بُرِجت خلال العشريّة المقبلة، فإنّ كميّة المياه القابلة للتخزين والاستعمال قد لا تعرف تغييرًا إيجابيًا ملحوظًا بالنظر إلى تراجع كمية التساقطات وارتفاع نسبة توحّل السدود (Belamari F, 2006).
- 7- بالنظر إلى موقعه الجغرافي، تمكّن المغرب من استغلال عددٍ وافر من الحقول لإنتاج الطاقة الشمسيّة (ورزازات، والعيون، وبوجدور...) والطاقة الريحيّة (محطة بوجدور، والريف الغربي...).
- 8- شرع المغرب منذ العام 1995 في برنامج لتعميم تزويد ساكنة الأرياف بالماء الشروب (PAGER)، حيث بلغت نسبة التغطية في العام 2016، 96 في المئة (www.pncl.gov.ma.fr).

Ait Hamza, Mohamed. 2021, " Habitat et mutations rurales au Maroc ". In, Changements et formes d'adaptation des espaces ruraux au Maroc. Edit. Marzouk A., Kerzazi M., & Bouaouinate A., Hommage au Professeur M. AIT HAMZA. Fondation Approche. Al Akhawyen University Ifrane, Maroc.

Ait Hamza, Mohamed. 1991. Irrigation et stratification socio-spatiale dans une oasis sans palmier : le cas du Dades. In. Aspects de l'agriculture irriguée au Maroc. (éd)- M I Alaoui et P Carrière, Montpellier.

Belamari, Fatiha. 2006. " Gestion de l'eau au Maroc dans un système complexe et incertain ", Service de la Planification et Programmation, ONEP, Rabat.

Bouderbala, N. 1996. " Les terres collectives du Maroc dans la première période du protectorat (1912-1930) ". In. Revue du monde musulman et de la Méditerranée, Vol. 79 N° 1 pp. 143-156.

Bosrup, Ester. 2005. " Les conditions de la croissance agricole : l'économie du changement agraire sous la pression démographique ". Nouveau-Brunswick. New Jerzy. Transaction Aldine.

Bzioui, Mokhtar. 2004. " Rapport national sur les ressources en eau du Maroc ". In : water-africa-oieau.org/eaudoc/system/files/documents/40/203294_doc.pdf

Cour des Comptes, 2018. " Gestion du domaine public hydraulique " (DPH). Rapport annuel de la Cour des Comptes, Pp. 320-342. http://www.courdescomptes.ma/upload/_ftp/documents/13_Gestion%20du%20domaine-%20public%20hydraulique.pdf (consulté le 08/05/2021).

Diao, M. 2020 ; " Le Maroc à l'épreuve du changement climatique : situation, impacts et politiques de réponse dans les secteurs de l'eau et de l'agriculture " Direction des études et des prévisions financières (DEPF).

El Ajhar, Laila, Douae El Khachine, Ahmed El Bakouri, Khadija El Kharrim

et Driss Belghyti (Faculté des Sciences Kenitra).2018, Evolution de la pluviométrie de 1960 à 2015 au Maroc. In [http:// www.ijrsm.com](http://www.ijrsm.com)

El Ghomari, Khalid. 2015. " Politique des barrages au Maroc ". https://www.barrages-cfbr.eu/IMG/pdf/07-el_ghomari-_politique_des_barrages_au_maroc.pdf (consulté le 23/04/2021).

Gadille, J. 1957. " L'agriculture européenne au Maroc. Étude humaine et économique ". In Annales de Géographie. Vol. 66 N° 354 pp. 144-158.

Gadille, J. 1955. " La colonisation officielle au Maroc ". In Cahiers d'outre-mer. Volume 8 Numéro 32 pp. 305-322.



آلاء الشهابي

أستاذة محاضرة في الاقتصاد في
كلية لندن الجامعية. شغلت منصب
نائبة مدير معهد الازدهار العالمي
في كلية لندن الجامعية بين العامين
2018 و2021.

باحثة متعدّدة التخصصات، تعمل

على طرائق التفكير البديلة حول التنمية في الشرق الأوسط كجزء من ثلاثة
مشروعات بحثية دولية ممولة من مؤسسة الأبحاث والابتكار في المملكة
المتحدة (UKRI) وLeverhulme Trust ومجلس أبحاث التكنولوجيا الحيوية
والعلوم البيولوجية (BBSRC).

تشمل اهتماماتها البحثية ثلاثة مجالات رئيسية: الطاقة، والأرض والعدالة
الاجتماعية في الشرق الأوسط، ودراسات الخليج النقدية باعتبارها باحثة
بحريّة في المنفى.

أسلحة البناء الشامل: كيفية الحد من المدينة كآلة سياسية واقتصادية مدمرة للإنسان والبيئة آلاء الشهابي

قرأت ورقة الدكتور جاله مخزومي في الوقت الذي يعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي في دورته السادسة والعشرين وأنا أتساءل عن سبب عدم تفاعل العالم العربي بشكلٍ إيجابي مع السياسات والاحتجاجات المتعلقة بتغير المناخ على المستوى العالمي. وإن كنا قد بدأنا نلاحظ تغير السرديات العامة ذات الصلة مع لحاق الحكومات بركب مشجعي "الاقتصاد الأخضر" والتزام دول مثل المملكة العربية السعودية بتحقيق هدف صافي الانبعاثات الكربونية الصفرية، لماذا يصعب علينا أن نصبو إلى مستقبلٍ خالٍ من الكربون ونبني تصوُّراً بمستقبل من شأنه تحرير البشر وضمان بقاء البيئة الطبيعية في المنطقة؟ هل نحن قادرين على بناء مدن تركز على العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية وازدهار الإنسان؟ لماذا تُعدّ هذه الأسئلة "الكوكبية" ملحةً للغاية في أجزاء أخرى من العالم، في حين يتم تناولها بازدواجية في الخطابات الشعبية وخطابات الدولة في منطقتنا؟ هل يرتبط ذلك بدرجة الوعي؟ في الواقع، تُعدّ صياغة المناهج والخطط التربوية المتصلة بحالة الطوارئ المناخية قليلة، إن لم تكن معدومة، في المدارس والجامعات العربية، إلا أننا نلقى إجاباتٍ عن بعض هذه الأسئلة الكبيرة في خلاصة كلمة مخزومي.

تغوصُ ورقة مخزومي في تفاصيل السلطة والمدينة على نطاق واسع. وهي توضح لنا كيف أنّ المساحات الحضرية أصبحت تعبر عن الحادثة في تركيزها على النموّ والتوسعة المستمرة وما يلي ذلك من تجريد وتهجير ودمار (دمار

التراث والبيئة ونمط الحياة التقليديّة). كما أنها تحثنا على فهم الرابط بين أشكال التدهور البيئي في المدن وانعدام المساواة والعدالة الاجتماعيّة. وتُظهر لنا من خلال الأمثلة الثلاثة التي تقدّمها أنّ المشكلات لا تقتصر على المنطقة أو تكمن في بلدان معيّنة. وعليه، نشهد عمليّاتٍ مجففة تنطوي على الاقتلاع والتكديس من خلال "التراكم بالتجريد" /سلب الحياة (Harvey, David) حيث يشقّ المطوّرون الجدد طريقهم عبر مساحات ذات قيمة عالية في المدينة (مثل موقع الدالية على ساحل بيروت، والقضاء على الحزام الأخضر في أربيل) سعياً وراء الأراضي لأغراض التطوير وتشييد أبنية جديدة. ومنذ الطفرة النفطية في السبعينيّات أصبحت مدن الخليج (ومدينة دبي خصوصاً) النموذج المرغوب للتوسّع العقاري الأفقي والعمودي. ولكن، مع أنّ أوجه التفاوت في هذه المدن قد تختلف من حيث الشكل أو النطاق، إلا أنها تسلط الضوء من ناحية على أشكال الإجحاف البيئي من صنع الإنسان، القائم منذ أمدٍ طويل (الإنسان مقابل البيئة)، ومن ناحية أخرى على السياسات النيوليبراليّة العدوانية التي توجّج عمليّة التوسّع العقاري البغيضة التي تُجرّد الفقراء من ممتلكاتهم وتطمس التراث والثقافة وتدمّر البيئة.

الروابط عبر الوطنيّة والعولمة

رغم أنّ مخزومي توضح العلاقة بين حالات النزوح المحليّة والدمار البيئي، إلا أنني أودّ توسيع نطاق تحليلها ليشمل الروابط العالميّة وعبر الوطنيّة، مع إضافة ملحوظة بسيطة حول كفيّة قيام اقتصاديّات الوقود الأحفوري برسم ملامح المدن العربيّة. لقد طُبِع الاقتصاد السياسي المرتبط بعائدات النفط الاقتصاديّات الإقليميّة والتوسّع العقاري في المدن العربيّة (Hanieh 2018)، وتقدّم مخزومي أمثلةً عن بيروت وصيدا وأربيل باعتبارها مدنًا تشكّلت بفعل الاستثمارات الخليجيّة الضخمة وسياسة الانتزاع المتمثّلة في خسارة السواحل الطبيعيّة والأحزمة الخضراء والمياه النظيفة. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنّ درجة سميّة الهواء والبحر ومياه الشرب في لبنان قد بلغت مستويات خطيرة خلال العقد المنصرم، حيث تسرّبت إلى الطعام وسمّمت الأجساد. وفي

حين كانت بيروت وبيئتها ذات الطابع العالمي تُلقَّبان يوماً بسويسرا الشرق، فإنّ دبي اليوم تمثّل الخيال الحضري الجديد. فكما أوضح آدم هنية، شكّلت العقارات أرضية ناشئة حيث تمّت/تتمّ إعادة تدوير فائض الثروة النفطية الخليجية في المنطقة. وعليه، أعاد استثمار رؤوس الأموال النفطية في التنمية الحضرية للمدن العربية المختلفة تشكيل هذه المدن ورسم ملامحها. ففي بيروت، تُعدّ الأبراج الضخمة والمنتجات الفندقية الفاخرة مستودعات لرأس المال الخليجي. وتشكّل هذه المباني نصف الفارغة، شأنها شأن مبنى شاردي لندن، أصناماً مكلفة حيث إنّ رأس المال المرصود لبنائها لا يولّد مخرجاتٍ منتجّة. من هنا، أضحت العقارات أرضية تمرّدية للتخطيط العمراني الثأري؛ فهي تقود نموذج نمو اقتصادي قصير المدى وغير قابل للاستدامة.

الحاجة إلى نماذج اقتصادية جديدة للتنمية الحضرية والتخطيط العمراني

لم يعد يكفي مجرد نقد نماذج النمو الاقتصادي الرأسمالية التي رسمت ملامح المدن. فإذا أردنا إعادة تشكيل مدننا، يتعيّن علينا المساهمة في البحوث والنقاشات والتجارب التي تسعى إلى بناء نماذج اقتصادية بديلة؛ في السنوات العشر الأخيرة، ومع تزايد المخاوف الشديدة حول التغيّر المناخي ومستقبل كوكب الأرض، تطوّر الفكر الاقتصادي في طرح نظريات تسعى إما إلى تطوير نظام الرأسمالية وإما إلى استبداله بنظريات في مجال "الاقتصاد البيئي"، و"اقتصاديات ما بعد النمو"، و"تراجع النمو". هذه النظريات كلّها تعيد النظر في فكرة "القيمة الاقتصادية" التي تُركّز على قيمة مادية تحددها "أسعار السوق" ولا علاقة لها بـ"القيمة الاجتماعية" المتأصلة في المجتمع وأسس الحياة على كوكب الأرض؛ فالأسواق الاقتصادية لا يمكنها أن تحدّد قيمة الهواء النقي وغابات الأزر، كما أنّ تلوث الهواء واحتراق الغابات لا يبدوان في الأرقام الاقتصادية خسائر مباشرة. وإذ تلحظ تنوّع تكوينات الحياة الحضرية، تُقرّ مخزومي في كلمتها بأنّ "مفهوم العيش الكريم، وإدراكه مرّة أخرى كتعبير ثقافي، حيّ ومتغيّر من مجتمع إلى مجتمع آخر لأنه متجدّد في

تقاليد المجتمعات وتربتهما“. وهو ما يتردد صداه مع الدعوات لإنهاء الاستعمار في مجال إنتاج المعرفة العالمية والاعتراف بأشكال المعرفة الأصلية الأخرى.

كما تتحدث مخزومي عن الحاجة إلى إنتاج المعرفة عن الدمج وعدم الفصل بين الاقتصاد والثقافة والبيئة، وإلى ”خلق مجالات معرفية جديدة تجمع بين العلوم الاجتماعية والإنسانية والهندسية والطبيعية“. وهي تُدرك أننا نعيش نقطة تحول - مع تزايد عدد المبادرات التشاركية ومقاطعة التخصصات العلمية والإنسانية. وقد شهدت السنوات الأخيرة تنامي شعبية النهج متعدد التخصصات في الدراسات الحضريّة كتخصص قائم في ذاته. يُعدّ النهج متعدد التخصصات أيضًا سمةً من سمات التعاون الدولي في مجال البحوث. ويكمن أحد أفضل السبل الرامية إلى مواجهة الهيمنة في العمل بشكلٍ تشاركي أكبر من حيث تركيبة الفريق، والعمل على مشروعات أكبر، والعمل بشكلٍ متعدد التخصصات.

77 أضحت العقارات أرضية تمرّدية للتخطيط العمراني الثأري؛ فهي تقود نموذج نمو اقتصادي قصير المدى وغير قابل للاستدامة

في مواجهة خطر أن يُمسي ”تعدد التخصصات“ كلمة طنانة خالية من أي معنى حقيقي، من الضروري أن يكون الباحثون/ات على بيّنة من الاختلافات الجوهرية بين المقاربتين العامتين اللتين ذكرتهما مخزومي. في الواقع، تركّز المقاربة الأولى على الأنطولوجيا الجديدة غير المتمركزة حول الغرب، التي تتناول مسألة فهم الاستدامة وأساليب الحياة حول العالم غير الغربية (Santos 2016). أمّا المقاربة الثانية فترى في تعدّد التخصصات إطاراً منهجياً لحلّ أكثر من مشكلة معاً وإعادة البنية المعرفية من كليل الاستعمار (decolonisation) (Mignolo 2018). وتشترك المقاربتان في الزعم الأساسي نفسه، ومفاده أنّ الفكر القائم على الأحادية التخصصية لم يعد مناسباً لنا إذا أردنا التغلّب على أكبر تحديات القرن الحادي

والعشرين. فنحن في حاجة إلى اعتماد النهج متعدّد التخصصات للتفكير في مستقبل أفضل معاً.

وأخيراً، نقطة إنذار من زيادة المشاريع البحثية الممولة من الغرب والتي تُستغلّ مزاعم "حلّ مشاكل" المدن العربيّة كمشروع بحثيّ تنويريّ يعيد هواجس الاستعمار الفكريّ؛ فإنّ تطلّعاتنا لفترة ما بعد الاستعمار متخفية تحت ستار الحداثة في التقدّم أو التطوّر التكنولوجي (technological solutionism) (Morozov 2014) مع الرغبة في أن نكون جزءاً من "سُبل الحلّ التكنولوجية". في هذا السياق، تُستخدّم العلوم الهندسيّة على نطاق واسع في التعاون الدولي لا سيّما في مجال المساعدات الإنسانيّة وإعادة الإعمار بعد الحرب، وترتدي ثوب الحداثة وفي الواقع تعمل على إدامة هياكل السلطة الاستعماريّة. على سبيل المثال، يبرز الدفع باتجاه تركيب الألواح الشمسيّة في مخيمات اللاجئين كشبكة صغيرة، فتصبح الفئات الهشّة والمستضعفة مرّةً أخرى أهدافاً للتجارب في معرض السعي وراء "سُبل الحلول الرأسماليّة" ولفتح أسواق جديدة أو تلميع صورة شركات كبرى أو تبرئة ضمير حكومات تسبّبت في الحروب التي ساهمت في دعمها. فالبحث في الطاقة الشمسيّة أو تطبيعها مثلاً لا يُفهم في إطار الأنظمة السياسيّة الأوسع نطاقاً ذات الصلة بالملكيّة أو حتى على مستوى فعاليّة هذه التكنولوجيا في توليد الكهرباء.

قوس المقاومة الطويل في المدن

ركّزت مخزومي، في الأمثلة الثلاثة التي قدّمتها، على الحركات الاجتماعيّة المناوئة للإقصاء الحضري من خلال الصراعات المستمرة على محيط المدينة والممتلكات والخدمات العامة والبنية التحتيّة. ويدور هذا الصراع حول سُبل العيش والتكاثر الاجتماعي للفقراء والأقليات في المناطق الحصريّة. وتشهد أعمال مخزومي على وقوفها متضامنةً مع المزارعين والقرويين في أربيل، الذين يواجهون تهديد خسارة أراضيهم، وسكان المدينة من أصول مختلطة في صيدا، الذين يشربون مياه النهر السامة، أو الصيادين الذين يسترزقون من

ساحل بيروت ويعيشون بين سكانها المثقفين، والذين سيفقدون مناطق الصيد الخاصة بهم، حيث ستُشيد مكانها منتجعات فندقية فاخرة. في هذا السياق، لا فرق بين البحث العلمي والتصميم الهندسي والنشاط السياسي المدافع عن حقوق هؤلاء باعتبارها أشكالاً من ممارسة "الحق في المدينة". من هنا، تشكل قصة مخزومي مصدر إلهام وتعكس الدراسات النشطة المحورية والضرورية لأكاديميي/ات المنطقة العربية الذين يعتبرون أنفسهم/ن جزءاً من النضال الرامي إلى بناء مدن أفضل. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الجامعة الأميركية في بيروت أصبحت نموذجاً يُحتذى به في الدفع باتجاه اعتناق الفكر السياسي الطبيعي في الدراسات الحضرية كنظرية وممارسة.

الخلاصة: تصوّر مدن أفضل

أضحت مدننا عبارة عن واقع حضريّ مرير؛ فقد تحوّلت أنظمة المياه العذبة إلى مجارٍ سامة (صيदा)، وأغلقت السواحل وتحوّلت إلى أشكال غريبة (بيروت)، وجُرد السكان الأصليّون من قُراهم وأراضيهم الخصبة (أربيل). يقوم التدمير البيئي اليومي الناجم أولاً عن الحرب ومن ثمّ عن "التنمية الاقتصادية" بعد الحرب على سياسة تطمس إمكاناتنا وقدرتنا على تصوّر مدن أفضل والسعي إلى تحقيقها. وما تغيّر اليوم هو أنّ هذه القصص لم تعد مجرد قصص محلية وأنّ العالم العربي ليس بمنأى عن ذلك. في هذا السياق، يُظهر عمل مخزومي الشخصي كيفية ارتباط التباينات المحلية بالمنطق السائر نحو العولمة وبالمعاملات الاقتصادية والمصرفية التي تحكم مدن العالم. وفي هذا الإطار، ترى حركة العدالة المناخية أنّ التدمير البيئي ظاهرة متّصلة تتطلّب اتخاذ إجراءاتٍ عالميّة لتجنّب بعض أسوأ الآثار المترتبة على ارتفاع درجات الحرارة العالميّة والعواقب الكارثيّة في المستقبل. من هنا، نحتاج فحسب إلى الإرادة السياسيّة والتضامن العالمي والتصوّر الجمالي لاستنباط إمكانيّات جديدة متّصلة بتنظيم الحياة اليوميّة والترتيبات المكانية الهيكلية للمدينة كوسيلةٍ لنجاتنا.

Hanieh, Adam. 2018. Money, Markets, and Monarchies: The Gulf Cooperation Council and the Political Economy of the Contemporary Middle East. The Global Middle East, Series Number 4. Cambridge University Press. <https://www.amazon.co.uk/Money-Markets-Monarchies-Cooperation-Contemporary/dp/1108429149>, accessed November 19, 2021.

Harvey, David. 2007. A Brief History of Neoliberalism. Oxford: Oxford University Press; Harvey, David. 2007. Spaces of Global Capitalism: Toward a Theory of Uneven Geographical Development. London: Verso; Harvey, David. 2014. Seventeen Contradictions and the End of Capitalism. Oxford: Oxford University Press; Harvey, David. 2003. The New Imperialism. Oxford: Oxford University Press, 2003; Harvey, David. 2009. Social Justice and the City: Geographies of Justice and Social Transformation. Athens, GA: University of Georgia Press; Harvey, David. 1985. The Urbanization of Capital: Studies in the History and Theory of Capitalist Urbanization. Baltimore: The Johns Hopkins University Press; Harvey, David. 2013. The Urban Experience (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1989); David Harvey, Paris, Capital of Modernity. New York: Routledge; Harvey, David. 2013. Rebel Cities: From the Right to the City to the Urban Revolution. London: Verso.

Mignolo, Walter. 2018. On Decoloniality. Duke University Press. <https://www.dukeupress.edu/on-decoloniality>, accessed November 19, 2021.

Morozov, Evgeny. 2014. To Save Everything, Click Here: The Folly of Technological Solutionism. Reprint edition. New York: PublicAffairs.

Santos, Boaventura de Sousa. 2016. Epistemologies of the South: Justice against Epistemicide. London New York: Routledge.



المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
بناية علم الدين، الطابق الثاني
شارع جون كينيدي، عين المريسة
بيروت - لبنان

The Arab Council for the Social Sciences
Alamuddin Building, 2nd Floor
John Kennedy Street, Ain El Mreisseh
Beirut - Lebanon

Tel: 961-1-370214

Fax: 961-1-370215

E-mail: Publications@theacss.org



[acss_org](https://twitter.com/acss_org)



[theacss](https://www.facebook.com/theacss)

www.theacss.org